

الفصل الأول

نحو مفهوم دقيق للجملة والوحدة الإسنادية

والتحويلات التي تعتريهما

أولاً - جهود الباحثين المحدثين لتطوير مفهومي الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية :
من بين الجهود التي تمحورت حول الجملة العربية وما يرتبط بمكوناتها ما أقدم عليه الدكتور " تمام حسان" من سعي كان مداره على تأسيس نظرية جديدة يقع على عاتقها تخليص النحو العربي من نظرية العامل(١) الشكلية المصطنعة من طرف النحاة حسب رأيه. وقد دعا في مسعاه إلى التعويل على نظرية القرائن اللفظية والمعنوية التي ينبغي لها أن تتضافر(٢). فلئن كان " تمام حسان" قد رام من خلال هذه النظرية تيسير النحو، فإن بعضهم رأى أنه بها قد عقد النحو، وأن نظرية العامل أرحم بكثير مما يدعو إليه(٣). ذلك أن الكشف عن قرينة التعليق تفوق صعوبة الكشف عن العلامة الإعرابية. فالقرائن كثيرة جداً(٤).

كما أن " تمام حسان" دعا إلى التقسيم السباعي للكلمة(٥) على الرغم من أنه يعترف للنحاة القدامى بحسن اختيارهم المبدأ من حيث تقسيمهم الثلاثي لها(٦) والحق إن نحاتنا العرب لما كان اعتمادهم الإسناد معياراً جوهرياً لتصنيف أقسام الكلمة. وجدنا تقسيمهم لها تقسيماً وظيفياً يراعي وظيفة كل قسم ضمن الركن الإسنادي الذي كان هو الفيصل عندهم لتمييز هذه الأقسام الثلاثة التي للكلمة فقالوا: الكلمة إن لم تكن ركناً للإسناد فهي حرف، وإن كانت ركناً له فإن قبلت الإسناد بطرفيه فهي اسم وإلا فهي فعل(٧). وحين أجرى الدكتور " جعفر دك الباب" مقارنة بين نظرية أقسام الكلم في اللغة العربية، وبين نظرية أقسام الكلم في بعض اللغات الأوربية تبين

له وجاهة رأي النحاة العرب. وأساس ذلك أن الكلمات في أية لغة كانت يمكن أن تقسم إلى مجموعتين كبيرتين: أولاهما يصطلح عليها بالكلمات المستقلة بالفهم، ويقابلها في اللغة العربية الاسم والفعل، وثاني المجموعتين تسمى الكلمات غير المستقلة بالفهم، ويقابلها في اللغة العربية الحرف(٨). واحتفال الدكتور "تمام حسان" في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" بالمعنى واتجاهه البلاغي أديا إلى خلو الكتاب من معلومات واضحة عن تركيب الجملة العربية وكذا انعدام أية إشارة إلى مفهوم البساطة والتركيب في الجملة(٩) على الرغم من أنه قد قسم الجملة إلى اسمية وفعلية ووصفية(١٠). وهذه الجملة أو الوحدة الإسنادية المسماة عنده وصفية هي من قبيل التركيب الإسنادي الفعلي لأن المسند بمنزلة الفعل(١١). وفي معرض حديثه عن الجملة الوصفية التي تقابل الجملتين الاسمية والفعلية ذهب إلى أن هذه الجملة الوصفية قد تكون أصلية(١٢) في نحو: أقائم المؤمنون للصلاة؟ وتكون فرعية في مثل: رأيت إماماً قائماً تابعوه للصلاة. وآية ذلك أن الصفات كالأفعال من حيث إنها لا تطابق الفاعل إفراداً وتنثية وجمعاً(١٣) ليكون هو الآخر من الذين التبس عليهم مصطلح "الوحدة الإسنادية" ذلك أن ما أطلق عليه مصطلح "جملة وصفية فرعية" إن هو إلا وحدة إسنادية وصفية "نعتية". ويتبدى اضطرابه وعدم إدراكه الفرق بين الجملة والوحدة الإسنادية في قوله: "والجمل الفرعية، كذلك تحذف عند أمن اللبس، أي عند إغناء القرائن عن ذكرها". وذلك كحذف جملة جواب(١٤) الشرط(١٥).

كما يلاحظ أن "تمام حسان" في منهجه الوظيفي قد ركز على الخطاب حيث. إن مركز الاهتمام عنده في دراسة التراكيب اللغوية مقصور على فك رموزها. فقد تجاهل أن المرسل إليه في حاجة مسيسة إلى الاهتداء إلى طرائق أهم قطب في التخاطب وهو المتكلم في بناء الرسالة(١٦) ليكون بذلك قد أغفل كيفية تكوين الملكة التبليغية(١٧) واللغوية التي تجعل المتكلم والسامع (المرسل والمرسل إليه) قادرين على إنشاء وفهم ما لا حصر له من الجمل(١٨) بناء على القواعد النحوية المتناهية(١٩)، لأن أهم ميزة تمتاز بها اللغة هي قدرة المتكلم على التصرف في بنى اللغة للتعبير عن أغراضه باستعمال البنى والأوضاع المتعارف عليها فقط في وضع لغته وهو ما يسميه سيبيويه بالمستقيم الحسن(٢٠).

أما "مهدي المخزومي" فإنه لما رأى أن صعوبة وتعقيد النحو العربي مردها إلى نظرية العامل حاول إبطالها وهدمها قائلاً: "لقد حاولت في هذه الفصول أن أخلص الدرس النحوي من سيطرة المنهج الفلسفي. وأن أسلب العامل النحوي قدرته على العمل (...). وإذا بطلت فكرة العامل النحوي بطل كل ما عقدوا من أبواب أساسها القول بالعامل، كباب التنازع وباب الاشتغال. ثم بطل كل ما انتهوا إليه من أحكام" (٢١) ذلك أن هذا الباحث يذهب إلى أن الحركات الإعرابية لم تكن أبداً آثاراً للعوامل النحوية بقدر ما هي عوارض لغوية اقتضاها أسلوب العربية (٢٢).

إن رأي "المخزومي" تؤطره نزعة قديمة دعا إليها "ابن مضاء القرطبي" في كتابه "الرد على النحاة" (٢٣)، وحاوّل أن يبعثها من مرقدتها أستاذه "إبراهيم مصطفى" في كتابه "إحياء النحو" (٢٤) والحق نقول إن نظرية العامل لا تعقد النحو كما يدعي هؤلاء بل هي نظرية تعليمية إن استبعدت فيها التقديرات الفلسفية وما إليها من تأويل (٢٥). ذلك أن العامل النحوي يعد حقيقة لغوية لا ريب فيها. وآية ذلك "أن النحوقائم على اختلاف الحركات على أواخر الكلمات بحسب اختلاف عواملها (٢٦) الظاهرة أو المقدرة (...). فالمنكرون للعامل ظاهراً ومقدراً مخطئون لأن الشواهد لا تحصى من الشعر المحفوظ في عصر الدعوة الإسلامية على اتفاق حركات الإعراب مع اتفاق الموقع" (٢٧). فالعامل النحوي يسهل على المستعرب ومتعلم اللغة العربية الاهتداء إلى الحركة الإعرابية التي يتطلبها (٢٨).

فحين يرى الفعل يعلم أن الاسم الذي بعده يكون مرفوعاً، وإذا كان هذا الفعل متعدياً يعلم أنه يتطلب مفعولاً به أو أكثر. وحين يرى حرف الجر يعرف أن الاسم بعده سيكون مجروراً... إلخ.

ويعد "محمد أحمد عرفة" في كتابه "النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة" خير من رد على أستاذ المخزومي "إبراهيم مصطفى" رداً علمياً جميلاً مبيناً فساد الأصول التي انتهت إليها، وعدم استقامة أحكامها ورأى أن جل ما جاء به إن هو إلا اجترار لما كان قد سبقه إليه القدامى، ولم يوفقوا فيه ولم يوجد له صدى. وخلص مفند آراء إبراهيم مصطفى إلى نتيجة فحواها أن هذه المحاولة ليست هي التجديد المطلوب في النحو

العربي ومن ثم يتعين البحث في محاولة أخرى تحقق ما يقتضيه التجديد المنشود (٢٩).
ويسجل أن " مهدي المخزومي" قد وقع في التناقض البين، حيث إنه عرف الجملة
الاسمية بأنها الجملة التي لا يكون المسند فيها فعلاً (٣٠). ثم ذهب في كتابه " في النحو
العربي نقد وتوجيه" إلى أن الجملة الاسمية المبدوءة بمشتق (٣١) ليست جملة اسمية.

ومثل لها بالجملة: أفائم الزيدان؟ (٣٢). على الرغم من أننا نوافق في عد هذه الجملة
فعلية لكون المسند فيها " قائم" لا يدل على الدوام والثبوت، ولكون هذا المسند رتبته
في مثل هذا التركيب الإسنادي التقدم على المسند إليه ونرى أن تعريفه المقدم إذا كان
ينطبق على الجملة الاسمية البسيطة، فإنه لا ينطبق على الجملة الاسمية المركبة من
نحو الجملة الواردة في قوله تعالى: (وأنه هو أمات وأحيا) (النجم/٤٤). ذلك أن هذه
الجملة جاء المسند فيها (الخبر) وحدة إسنادية ماضوية ومع ذلك لا يمكن إلا أن تعد
جملة اسمية. كما أن الدكتور " المخزومي" قد اشترط الإسناد أساساً تقوم به الجملة
وحين خذله الإسناد في إحداث فكرة تامة في أسلوب الشرط (٣٣) تراجع بعض التراجم
فقال: " ليست جملة الشرط جملتين إلا بالنظر العقلي والتحليل المنطقي. أما بالنظر
اللغوي فجعلنا الشرط جملة واحدة وتعبير لا يقبل الانشطار" (٣٤). ولكن أسلوب
الشرط (٣٥) بوحدتيه الإسناديتين ليس دائماً يسمى جملة شأنه شأن التراكيب
الإسنادية الأخرى (٣٦). ويلاحظ أن " فتحى الدجني" في مؤلفه " الجملة النحوية نشأة
وتطوراً " قد وقع في الارتباك حين عد كلا من جزأي التركيب الإسنادي الشرطي
وصلة الموصول جملاً قائلاً: " الجملة قول مفيد يحسن السكوت عليه ما عدا جملة
الشرط وجوابه والصلة" (٣٧).

إذ إن ما سماه جملاً إن هو إلا وحدات إسنادية لعدم تمتعها بالاستقلال الدلالي (٣٨)
ليكون بذلك قد سار في ركب القدامى الذين لئن أصاب بعضهم في تعريف الجملة
نظرياً، والتمييز بينها وبين الكلام، فإنه لا يلبث أن يعود إلى سيرته الأولى عند
التطبيق. أما الدكتور " فخر الدين قباوة" فقد قفى على آثار النحاة القدامى في كتابه
إعراب الجمل وأشباه الجمل " حين استخدامه المصطلحين الرائجين عندهم. فإذا كان
لم يميز بين الجملة والكلام ووقع فيما وقع فيه " ابن هشام" حين رأى إمكانية أن

يكون للجملة الواحدة حكمان تكون كبرى وفي الوقت نفسه صغرى. أحدهما تبع لما قبلها وبه تكون جملة صغرى، والآخر تبع لما بعدها وبه تكون جملة كبرى وساق لنا بيت " أبي ذؤيب الهذلي" لإيضاح ذلك:

فإن ترغميني كنت أجهل فيكم فإني شريت الحلم بعدك بالجهل(٣٩).

ذلك أنه عد التركيب الإسنادي " كنت أجهل" جملة صغرى بالنسبة إلى التركيب الإسنادي " الجملة الكبرى" " ترغميني كنت أجهل". ويعد ذلك التركيب " كنت أجهل" جملة كبرى بالنسبة إلى التركيب الإسنادي الأحادي " أجهل"(٤٠). المتكون من الفعل المضارع والفاعل المضمر. فإذا كان لم يميز بين الجملة والكلام ابتداء وعد كلاً منهما قولاً دالاً على معنى يحسن السكوت عليه، فإنه يسجل عليه وقوعه في الخط بينهما حين رأى أن الجمل التي لها محل من الإعراب عشر(٤١) وهي: الواقعة مبتدأ، أو خبراً، أو فاعلاً، أو مفعولاً به، أو حالاً، أو مستثنى، أو مضافاً إليه، أو جواباً لشرط جازم مقترنة بالفاء أو "إذا"، أو تابعة لمفرد، أو تابعة لجملة لها محل من الإعراب(٤٢)، وحين جعل الوجدتين الإسناديتين جزأي الجملة(٤٣) جملتين(٤٤) ليكون بذلك قد دخل في دائرة الذين لا يشترطون استيفاء الجملة معناها الذي يسوغ السكوت عليه. إذ يكفي اشتغالها على المسند والمسند إليه اللذين يؤلفان جزئي تلك الجملة، والوحدة الإسنادية الشرطية.

ومن الجهود التي مست تطور مفهوم الجملة عند المحدثين ما قام به الدكتور" جعفر دك الباب" حين انتهى إلى أن للجملة العربية مستويين بهما تعرف هذه الجملة: أهي فعلية أم اسمية. هذان المستويان هما:

١- مستوى البنية النحوية الساكنة للجملة:

(مسند ومسند إليه أو مسند إليه ومسند) (٤٥)، وهو المستوى الذي تقع العناية فيه بالبنية الشكلية السطحية للجملة التي يكون قوامها الإسناد. ولكن ليس معنى هذا أن يكون الشكل غير خادم للمعنى. فالنحاة العرب حرصوا على ربط المبنى بالمعنى في الجملة العربية. فالجملة من مثل " سأتيك أمس" لما لم تكن العلائق النحوية بين كلماتها على ما يقتضيه المعنى والعقل عدت من قبيل الكلام المحال(٤٦) لأن العلاقة

بين الشكل والمعنى علاقة لا انفصام فيها ، إذ لا يجوز أن نأخذ بعين الاعتبار جانباً واحداً منهما فقط ونهمل الجانب الآخر(٤٧).

ودراسة هذا المستوى من شأنها أن تمكن من معرفة العلائق النحوية بين الكلمات التي ينبغي أن يتوخى فيها الاستقامة النحوية.

٢ - مستوى البنية الإخبارية المتغيرة للجملة:

وهو مستوى يرتبط بسياق الحال (المقام عند العرب) التي ترد فيها الجملة ، أي ترتبط البنية النحوية للجملة بوظيفتها الإبلغية(٤٨). ويشترط في هذا المستوى الفائدة. ولما كان هذا المستوى مرتبطاً بالموقف "المقام" ، فإن دراسته تمكن من معرفة مدى ارتباط معنى الجملة بالموقف الذي تقال فيه(٤٩). ويذهب "جعفر دك الباب" إلى أن بنية الجملة الفعلية النحوية الساكنة تتميز بأنها تتألف من جزأين لا انفصام لهما هما المسند والمسند إليه (الفعل ومرفوعه) (٥٠) لأن الفاعل ينزل منزلة الجزء من الفعل بدليل أنه لا يستغني عنه ، ولا يجوز إخلاء الفعل من فاعل(٥١). بينما تتميز بنية الجملة الاسمية بتأليفها من جزأين مستقلين عن بعضهما هما المسند إليه والمسند(٥٢).

بعد تبيان إسهام الدكتور "جعفر دك" في تطور مفهوم الجملة العربية نلفت الانتباه إلى ملاحظة خطيرة مؤداها أنه إذ كان النحاة القدامى قد عرفوا اضطراباً وتناقضاً في مفهومهم للجملة ، فإن الباحثين المحدثين لم يسلموا من ذلك إلا القليلين وحتى هؤلاء القليلون لئن وجدناهم قد سلموا من حيث تعريفاتهم لها ، فإنهم حين التطبيق يقعون في التناقض الذي يعود معه مفهوم الجملة إلى سيرته الأولى. ف"عبد السلام المسدي" و"محمد الهادي الطرابلسي" في كتابهما "الشرط في القرآن" قد جانبوا الصواب حين عدّوا الوحدة الإسنادية الشرطية جملة ، ورأوا أن جناحيها المتماسكين يشتركان في بنية واحدة تمثل جملة واحدة مستوفاة المبنى والمعنى(٥٣). ذلك أن هذه الوحدة الإسنادية الشرطية يمكن أن ترد جزءاً من تركيب أشمل فتؤدي وظيفة مقول القول مثلاً كما هو الشأن في هذه الوحدة الإسنادية الشرطية الواردة في الآية الكريمة: (قل إن كنتم تحبون الله ورسوله فاتبعون) (آل عمران/٣١). حيث إن الوحدة الإسنادية الشرطية "إن كنتم تحبون الله ورسوله فاتبعون" ليست مستقلة بنفسها غانية عن غيرها حتى تستحق

أن يقال عنها إنها جملة ، لكونها مرتبطة بالتركيب الإسنادي الذي قبلها(٥٤). ويمكن أن ترد ضربا من أضرب الخبر الأربعة الذي مثل له " الزمخشري" بالمثال: بكر إن تعطه يشكرك(٥٥). ولا أدل على بدء اشتباه الجملة عليهما منم عدم تقيدها بموقفها النظري الذي قدما فيه تعريفا صحيحا للجملة(٥٦) حين عدا كلا من الشرط وجوابه جملة(٥٧) وما هما بجملتين(٥٨) كما بينا.

واللسانياتي " نهاد الموسى" أحد المجتهدين المحدثين قد التبتت عليه الجملة في كتابه " نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث". حيث إنه انتهى إلى أن الجملة المركبة هي تلك الجملة التي تقوم على سياق متتابع من الجمل البسيطة(٥٩). والذي يطمأن إليه هو أن التي تتابع في ذلك السياق، وتتفرع الواحدة منها عن الأخرى في البنية الشجرية للجملة المركبة إنما هي الوحدات الإسنادية، لأن الجمل البسيطة ينبغي أن تكون مستوفاة المبنى والمعنى غير مندرجة ضمن تركيب أكبر. بينما الوحدة الإسنادية يسجل أنها لا تستقل برأسها ولا تستغني عن غيرها لكونها تشكل جزءا من التركيب الأكبر الذي ترتبط به من قبل أو من بعد(٦٠). والدكتور " محمد إبراهيم عبادة" في كتابه " الجملة العربية دراسة لغوية نحوية" حين دراسته تقسيم " ابن هشام" الذي قسمت فيه الجملة إلى جملة كبرى وجملة صغرى " ذهب إلى أن " ابن هشام" قصد بالجملة الكبرى الجملة الاصطلاحية(٦١) أي الجملة التي لها كيان مستقل قائم بذاته(٦٢).

وذهب إلى أنه عني بالجملة الصغرى الوحدة الإسنادية(٦٣) التي لا تسمى جملة إلا إذا وردت في سياق مستقل(٦٤). لكن هذا الباحث عندما قدم تصويره لأنواع الجمل التي حصرها فيما سماه " الجملة البسيطة" و" الجملة الممتدة"، و" الجملة المزدوجة"، و" الجملة المركبة"، و" الجملة المتشابكة"، و" الجملة المتداخلة"(٦٥) كما ارتأى هذا الباحث تقسيما حديثا للمركبات(٦٦) في العربية ومعياره في ذلك هو نوع وظيفة المكون الذي يبدأ به المركب وخلص إلى المركبين التاليين: المركب الفعلي، والمركب الوصفي، والمركب المصدرى، ومركب الخالفة، ومركب الموصول، والمركب الظرفي(٦٧). وبتصوره ذلك يلاحظ أنه اشتبهت عليه الوحدة الإسنادية التي

كان قد أشار إليها(٦٨) فظل اللبس قائماً في ذهنه بينها وبين الجملة المستحوذة عليها. وإذا انتقلنا إلى كتاب "مدخل إلى دراسة الجملة العربية" وجدنا مؤلفه الدكتور محمد أحمد نحلة " في معرض حديثه عن معيار الاستقلال وعدم الاستقلال الذي يؤسس في ضوءه أحد تقسيمات الجملة- حسب رأيه- وجدناه قد اختلط عليه أمر " الجملة " والوحدة الإسنادية " عندما ميز بين المصطلح الذي أطلق على تسمية " الجملة الأصلية" ، وهي التي تستقل بذاتها وتستغني عن غيرها، وما سماه " الجملة الفرعية" وهي التي لا تقوم برأسها ، بل تعتمد على غيرها(٦٩). وهذه الأخيرة هي تلك التي يسميها النحاة العرب القدامى الجملة التي لها محل من الإعراب (٧٠). ذلك أن هذه التي عدّها جملة فرعية إن هي إلا وحدة إسنادية وظيفية(٧١).

ويتبدى غمام الأمر عليه أكثر حين الوقوف على تقسيمه للجملة إلى جملة فعلية، وجملة اسمية، وجملة جمالية. ذلك أن " الجملة الجمالية " عنده هي الجملة " التي يكون المسند فيها(٧٢) جملة اسمية، أو فعلية، أو وصفية مرتبطة بالمسند إليه برابط"(٧٣)، حيث إن ما عدّه " جملة جمالية" إن هو إلا جملة مركبة، وإن المسند فيها(الخبر) الذي رأى أنه يمكن أن يكون جملة فعلية، أو اسمية، أو وصفية إن هو إلا وحدة إسنادية، لأنه لا يتوفر على الاستقلال التركيبي والدلالي كما بينا سابقاً. ثم إن وقوع هذا الباحث في الاضطراب يتجلى في أنه مرة يعد الجملة الوصفية تلك الجملة التي يكون الوصف فيها مسندا(٧٤) بترك كلمة " الوصف " مطلقة غير مقيدة، ومرة يفيدها بقوله الوصف العامل(٧٥). وهذا الأستاذ " عبد القادر المهيري" الذي استطاع أن يميز بين التركيب الذي يحتوي معنى مستقلاً لا يحتاج معه إلى تراكيب أو كلمات. تتم معناه وبين التركيب المتضمن المسند والمسند إليه، ولكنه لا يكون معنى مستقلاً(٧٦)، نجده عندما أقدم على إحياء نحو اللغة العربية من خلال تطبيق نظرية المسند والمسند إليه(٧٧) وتغذيتها بالنظريات اللسانية الحديثة قد غم عليه الأمر، وتباينت مصطلحاته الموظفة وسواء أكانت بسيطة أم مركبة على نحو يتبدى فيه أنه قد ارتد إلى النحو التقليدي(٧٨). إذ إنه قسم الجمل إلى الجمل التي تقوم مقام العناصر الأصلية كالجملة الواقعة فاعلاً، أو نائب فاعل، أو مبتدأ، أو خبراً. وتناول الجمل التي تقوم مقام العناصر المتممة من نحو الجمل النعتية والحالية والمضافة. وعرض للجمل المشتركة بين

القسمين المذكورين وهي الجمل الموصولة والواقعة موقع المستثنى والمسبوقه بحرف جر(٧٩).وهذه التي عدّها جملا هي في حقيقتها وحدات إسنادية وظيفية(٨٠).

وصاحب كتاب " بناء الجملة العربية " قد خلط بين المركب الاسمي والجملة المعاقبة للمفرد حين عد المركب الاسمي بأنه " كل مجموعة وظائف نحوية ترتبط ببعضها عن غير طريق التبعية لتتم معنى واحدا يصلح أن يشغل وظيفة واحدة أو عنصرا واحدا في الجملة. بحيث إذا كانت وحدها لا تكون جملة مستقلة"(٨١)، وجعل المركب الاسمي يشمل الاسم الدال على الحدث(٨٢)، والنعت السببي(٨٣)، والمصدر المؤول من حرف المصدرى وصلته، والموصول الذي يحتاج - حسبه - إلى جملة متممة له، ولا يكون مفيدا إلا بذكرها(٨٤)، وحين رأى أن الجملة المعاقبة للمفرد هي الجمل ذات المحل الإعرابي(٨٥) وأساس ذلك أن الذي يعنيه بالتعاقب هو إحلال ما سماه جملة معاقبة محل المفرد. فما عدّه هذا الباحث جملا معاقبة للمفرد أو مركبا اسميا هو وحدات إسنادية وظيفية. ويستثنى من المركب الاسمي الاسم الدال على الحدث والنعت السببي(٨٦). أما الأستاذ "محمد الشاوش" فقد قدم في أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية مقالا من الأهمية بمكان أن نعرض أهم ما جاء فيه: " إن من يباشر دراسة الجملة في نطاق النحو العربي يلاحظ فقرا في المصطلحات المتصلة بهذا المفهوم(٨٧).

إذ تطلق كلمة " جملة" على التراكيب التي يتوفر فيها شرط الاستقلال، أي ما يوافق مفهوم phrase في الفرنسية و sentence في الإنجليزية، كما تطلق على تراكيب أخرى لا يتوفر فيها الشرط(٨٨) كقولنا جملة موصولة، وجملة شرط، وجملة واقعة فاعلا (...). وهو ما يوافق مصطلح proposition في الفرنسية، و clause في الإنجليزية على أنه توجد تفرعات تحد من هذا الشمول، ومن ذلك قولنا: "جملة أصلية(٨٩)، وجملة فرعية، وجملة كبرى، وجملة صغرى"(٩٠).

وبعد أن عرض لأحد المصطلحات الثلاثة(٩١) التي تشكل نوعا آخر من التراكيب يكون أكبر من اللفظ الواحد ودون الجملة. وهو " شبه الجملة " بالنقد، إذ ذهب إلى أن اشتراكه مع الجملة في خصيصة واحدة تتمثل في أن كلا منهما يتركب من أكثر من عنصر ليس كافيا للتقريب بينهما من حيث المصطلح(٩٢)، بعد ذلك

رأيناه يقول: " وإذا قبلنا مبدأ إخراج " شبه الجملة" من حيز التراكيب أمكننا أن نقتراح الانتقال بها إلى صنف آخر من التراكيب ليس له مصطلح مستقل، وهو ما يطلق عليه اسم " الجملة الصغرى" أو " الجملة الفرعية" clause proposition. وهذه العملية لا تضر بمرادفات شبه الجملة" (٩٣).

من النصين المسوقين نلاحظ أن الباحث قد التبس عليه أمر الوحدة الإسنادية فمرة يطلق هذا المصطلح على الجملة الأصلية (٩٤) ومرة أخرى يطلقه على الجملة الصغرى والجملة الفرعية (٩٥) ثم نراه بعد ذلك يطلق مصطلح " شبه الجملة" على " الجملة الصغرى" أو " الجملة الفرعية" ويقصد به " الوحدة الإسنادية ". وأساس ذلك- حسب رأيه- أن شبه الجملة تركيب يتوفر فيه شرط الإسناد، ولا يتوفر فيه شرط الاستقلال بخلاف الجملة التي يتوفر فيها الشرطان معا (٩٦) ليكون الأستاذ " محمد الشاوش" أول الباحثين - فيما نعلم- الذين حاولوا وضع حد للخلط بين ما هو جملة وما هو ليس بجملة. ونحن نرتضي تعريفه لشبه الجملة تعريفاً للوحدة الإسنادية. وإذا كنا نرفض مصطلح شبه الجملة لهذا النوع من التركيب الإسنادي، فذلك لأننا نرى أن هذا المصطلح في التراث النحوي مرتبط بمدلول من الصعوبة بمكان تجاوزه ونسيانه (٩٧). فهو يؤدي إلى التشويش على ما قاله القدامى. ونرى من الخير أن نسمى ما يقابل مصطلح " proposition" الذي اهتدى إليه هذا الباحث بمصطلح " الوحدة الإسنادية" الذي عمق مفهومه الأستاذ " أحمد خالد" الذي أسهم في كتابه " تحديث النحو العربي موضة أم ضرورة" في إزالة الخلط الذي كان بين الجملة والوحدة الإسنادية. هذه الأخيرة التي لا يفتأ الباحثون فيما عرفنا يعدونها جملة وما هي بجملة.

ولئن استطاع هذا الباحث أن يصل إلى ذلك التمييز، فإنه يسجل عليه بعض التناقض والارتباك على مستوى التطبيق، حيث وجدناه يجعل مصطلح الوحدة الإسنادية البسيطة التي وفق في اختيار تسميتها رديف مصطلح الجملة البسيطة (٩٨)، ووجدناه في عرضه لتتبع تشكيلات الجملة الفعلية البسيطة. يعد الجملة الفعلية المركبة " ثقل عليه أن يأكلوا معه" جملة فعلية بسيطة (٩٩) وما هي ببسيطة لأن المسند إليه (الفاعل) فيها يشكل وحدة إسنادية فعلية بسيطة.

ويتكرر ارتكابه في معرض تناوله الجملة الاسمية البسيطة ، ويعد الجملة الاسمية المركبة " الأشبه أنه مات" (١٠٠) جملة اسمية بسيطة وما هي ببسيطة لأن المسند فيها "خبر المبتدأ" "الأشبه" ورد وحدة إسنادية مركبة (١٠١). كما نراه يوحد بين الوحدة الإسنادية المركبة والجملة المركبة. إذ يعد الجملة المركبة " الأم شأنها في الحس أعظم" وحدة إسنادية مركبة (١٠٢) ، وتكرر اضطرابه وتناقضه مع كثير من الجمل المركبة حيث يلاحظ أنه لا يفرق بين الجملة المركبة والوحدة الإسنادية المركبة مع أن بينهما فرقا كبيرا. وأساس ذلك أن الوحدة الإسنادية المركبة ينبغي أن لا تطلق إلا على التركيب الإسنادي المتعدد الذي يندرج ضمن تركيب أوسع. أما إذا استقل بنفسه فيعد جملة مركبة (١٠٣). وحين حديثه عن تنوع المسند والمسند إليه في تركيب الجملة الاسمية البسيطة ذهب إلى أن التشكيلات البنوية للجملة الاسمية العادية تتنوع فيكون المسند إليه (المبتدأ أو اسم الناسخ) ضميرا منفصلا ، أو ضميرا متصلا ، أو اسم موصول وصلة (١٠٤) ، أو جملة مسبوقه بأن المصدرية (١٠٥). ويأتي المسند اسما ، أو ضميرا منفصلا أو جملة (١٠٦).

وبعد عرض الرؤى المختلفة لمفهوم الجملة " ، وبعد عرض أهم محاولات الدارسين المحدثين المنصرفه جهودهم إلى دراسة الجملة العربية دراسة حديثة نخلص إلى أن مفهوم الجملة ظل محفوظا بفاشية من الغموض يعاني الضبابية لدى المهتمين بالنحو العربي قدامئهم ومحدثيهم يطلقون مصطلح

" جملة " على ما هو جملة وعلى ما هو ليس بجملة ، حتى جاء الأستاذ " أحمد خالد " - في حدود ما نعلم - وكشف الغطاء عن الوحدة الإسنادية التي كانت غائبة عن الكتب النحوية على الرغم من تلك الهبة التي نرى أنها لا تذهب بحسنات وفصل هذا الباحث الفذ ، ويسجل أن نجاحه في الجانب النظري يفوق نجاحه في الجانب التطبيقي (١٠٧). فما أحوج الفيورين على اللغة العربية إلى أن يجمعوا مقدراتهم ويقضوا على آثار أمثال هذا الباحث لمواصلة بناء أسس نحونا العربي العتيق (١٠٨) الذي يظل في حاجة مسيسة إلى من يجلي الغامض منه.

ثانياً - ضرورة التمييز بين الجملة والوحدة الإسنادية :

تعريف الوحدة الإسنادية:

قبل تقديم تعريف الوحدة الإسنادية يحسن بنا أن نسوق التعريف الذي أورده " أحمد خالد" لمصطلح (proposition) (clause) عند اللسانياتيين(١٠٩) الغربيين الذي مفاده أنها وحدة بنائية إخبارية يعبر بها الإنسان عن حدث أو موقف يعيشه، يخالج وجدانه وباطنه، يتفاعل معه ويخامر ذهنه. إنها بيان رأي أو حكم أو انطباع أو إحساس أو طلب أو أمر أو استفهام أو تعجب. وتكون الوحدة البيانية جزءاً من الجملة كما قد تكون جملة كاملة وتتألف الوحدة البيانية من عنصرين أساسيين هما الفاعل (sujet) والفاعل (prédicat) الذي قد يعوض بالاسم وتتشأ عنهما علاقة ترابط وبيان أو إستناد يسميها اللسانيون(١١٠) الغربيون رأياً أو حكماً (jugement). (111) فالوحدة الإسنادية (البيانية) حسب هذا الحد تتألف من مسند إليه ومسند (sujet Prédicat). ويسجل أن هذين الركنين الأساسيين في بناء الوحدة الإسنادية قد يضاف إليهما متممات في نحو الوحدة الإسنادية الآتي ذكرها. أرى أنك تفهم "je vois que vous comprenez" (١١٢).

فالوحدة الإسنادية هي تركيب إسنادي أساسي وقاعدي في بناء اللغة العربية ونسجها (١١٣) عماده المسند والمسند إليه اللذان يلاحظ أن بينهما رابطة إسنادية معنوية تسمى الإسناد، تجعل كلا من الركنين المشار إليهما متعلقاً بالآخر. سواء أكان ذلك التعلق والاتئلاف بين الاسم والاسم(١١٤)، أو بين الاسم والفاعل(١١٥) فيحصل بتكاملهما وبتزاوجهما علاقة بيان تؤديها هذه البنية القاعدية الصغرى للغة ذات الشكل الثنائي(١١٦) ذلك أن أصغر وحدة إسنادية تحمل معنى وتبلغ فائدة لا يمكن أن يتجاوز تحليلها إلى أقل من العنصرين المذكورين". ومفهوم الوحدة البيانية (proposition) بعنصرها الفاعل (sujet+prédicat) الفعل+ عند النحاة الغربيين يطابق مفهوم مصطلح " الوحدة الإسنادية (فعل +فاعل) أو (المبتدأ +خبر) الذي أقترحه بسند عربي صحيح في الرؤية الجديدة لتحليل الجمل العربية وإعرابها"(١١٧). وقد سمى سيبويه الوحدة الإسنادية " المسند والمسند إليه " وذهب بعضهم إلى أن هذه الوحدة الإسنادية من أقدم التشكيلات البنوية إذا كانت اسمية(١١٨). والأستاذ " أحمد خالد " لا يشترط في

الوحدة الإسنادية أن تستوفي مبنائها ومعناها وأن تكون مستقلة عما قبلها وبعدها ، ويرى أنها إذا كانت مستقلة بنويًا بذاتها مستوفاة معنى يحسن السكوت عليه عدت جملة بسيطة مستقلة؛(١١٩) حيث يقول: "فإذا لم تكن حاكمة ولا محكمة اعتبرت الوحدة الإسنادية مرادفة للجملة البسيطة المستقلة" (١٢٠) انطلاقاً من أن الجملة ما كان من الألفاظ قائماً برأسه غانيا عن غيره(١٢١). ويرى أنها إذا كانت جزءاً من بناء أوسع لا يمكن أن تسمى جملة لارتباطها بما قبلها أو بما بعدها (١٢٢)، ومن ثم فلا تعد إلا وحدة إسنادية ذات وظيفة معينة (١٢٣)، لذلك وجدناه حين التطبيق يخلط بين الوحدة الإسنادية والجملة. وفهمنا من كلامه وتمثيله أن كون التركيب الإسنادي جملة أو وحدة إسنادية ليس بالصفة الثابتة فيه. وإنما هي حالة قد تتوفر في سياق وتعدم في آخر. ونحن نخالفه هذا الفهم، ونرى أن التركيب الإسنادي الذي يرتبط بتركيب سابق أولاً حق هو وحده الذي يطلق عليه مصطلح "الوحدة الإسنادية" لأن الوحدة الإسنادية لا تستقل بالمعنى بذاتها، وإنما تعتمد على غيرها. ووظيفتها إذن تتمثل في المساعدة على أداء المعنى وإتمامه، ونكون بذلك قد ارتضينا تعريف الدكتور "محمد أحمد نحلة" للجملة الفرعية (١٢٤) وتعريف "محمد الشاوش" لشبه الجملة (١٢٥) تعريفاً للوحدة الإسنادية، ذلك أن مفهوم proposition في الفرنسية و clause في الإنجليزية يتناسب مع هذا المنزع؛(١٢٦).

حيث إن الوحدة الإسنادية جنس تركيبى لا تتفرد به اللغة العربية، فهو متواجد في جميع اللغات. وقد اهتمت به اللسانيات الحديثة في الدراسة البنوية الوصفية للجملة وتحليلها النحوي (syntaxe analyse structurale et logique) (١٢٧). ولقد أكد اللسانياتى الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري في كتابه "اللسانيات واللغة العربية" على تلاقي اللغة العربية مع غيرها من اللغات على الرغم من خصوصيتها في معرض رده على المفكرين من الباحثين المجددين "نظرية العامل" فقال "ليست العربية كما يدعي بعض اللغويين العرب لغة متميزة تتفرد بخصائص لا توجد في لغات أخرى، ومن ثمة لا يمكن وصفها بالاعتماد على النظريات الغربية" التي بنيت لوصف لغات أوروبية، بل اللغة العربية لغة كسائر اللغات البشرية. فاللغة العربية بصفاتها لغة تنتمي إلى مجموعة اللغات الطبيعية وتشارك معها في عدد من الخصائص الصوتية والتركيبية والدلالية وتضبطها قيود

ومبادئ تضبط غيرها من اللغات، وبصفتها عربية تختص بمجموعة من الخصائص التي لا توجد في كل اللغات وإنما توجد في بعض اللغات" (١٢٨). ومثال التلاقي التركيبي: مسند إليه ومسند (sujet, prédictat) وهي الجنس اللغوي النوعي القاعدي المشترك بين جميع أصناف الجمل (١٢٩). أما التركيب الإسنادي المستقل مبنى ومعنى فأولى له ثم أولى له أن يسمى جملة لا وحدة إسنادية. وأساس ذلك أن "الأصل في الجملة أن تكون مستقلة لا تقدر بمفرد (١٣٠) فتكون جزءاً لما قبلها (١٣١). وهكذا يكون معيار الاستقلال وعدمه هو المميز بين الوحدة الإسنادية والجملة، لأن تعدد المصطلح المسمى الواحد مدعاة هذا الاضطراب وهذا الخلط المسجلين، ولا مبرر له بوصفه لا يعين على إزالة اللبس الذي بين المصطلحين، ثم إننا بتوحيد مفهوم الجملة البسيطة (١٣٢) مع مفهوم الوحدة الإسنادية نكون قد استمررنا فيما وقع فيه النحاة القدامى من الخلط، وساعتئذ ماذا عساه أن يفيدنا تدقيقنا لتعريف الجملة الذي قصرناه على التركيب الإسنادي المستقل إذا كنا حين نأتي إلى الوحدة الإسنادية فلا تكون دقيقين معها نرتضيها للتركيب الإسنادي المستقل وللتركيب الإسنادي غير المستقل.

أنواع الوحدة الإسنادية:

تقسم الوحدة الإسنادية من حيث البساطة والتركيب إلى قسمين:

١- الوحدة الإسنادية البسيطة:

وهي التركيب المتضمن مسندا ومسندا إليه يردان مفردين؛ (١٣٣) أي غير مركبين، ولا يكونان معنى مستقلاً (١٣٤). وهذا في أقصر صورها (١٣٥). فهي من حيث البنية الشكلية مثل الجملة البسيطة تنتهي حدودها في إطار المسند والمسند إليه لفظاً أو تقديراً. وقد تأتي الوحدة الإسنادية البسيطة فعلية أو اسمية، ونقف على مثالين لها في الآيتين الكريمتين:

المثال الأول:

قال تعالى: (قال هي عصاي) (طه / ١٨) ذلك أن التركيب الإسنادي (هي عصاي) وحدة إسنادية اسمية بسيطة مركبة من المسند إليه (هي) الذي يسمى مبتدأ، ومن المسند (الخبر) عصاي (١٣٦). وعد هذا التركيب وحدة إسنادية لأنه لا يستقل بنفسه

لارتباطه بالتركيب الإسنادي السابق "قال". ويسجل أن هذه الوحدة الإسنادية قد أدت وظيفة المفعول به (مقول القول) (١٣٧).

المثال الثاني:

ويتعلق بالوحدة الإسنادية الفعلية البسيطة قال تعالى: (وجاءوا أباهم عشاء يبكون) (يوسف / ١٦). فهذه الآية اشتملت على وحدة إسنادية فعلية بسيطة "هي" يبكون "المؤلفة من المسند الفعل المضارع "يبكي"، والمسند إليه (الفاعل المتمثل في واو الجماعة). ونسبى هذا التركيب وحدة إسنادية لأنه لا يتوفر على شرط الاستقلال، حيث إن هذه الوحدة الإسنادية تأخذ إعراب المفرد (١٣٨) وتقوم بوظيفة الحال (١٣٩).

وسمى وحدة إسنادية بسيطة لأنه ينهض على دعامتين أساسيتين ممثلتين في الفعل والفاعل اللذين جاءا مفردين لا مركبين. أما التركيب الإسنادي المبتدأة به هذه الجملة المركبة (١٤٠) في هذه الآية: "وجاءوا أباهم عشاء" فيعد جملة فعلية بسيطة (١٤١).

والوحدة الإسنادية البسيطة قد لا يظهر في بنيتها الإسنادية السطحية (الظاهرة) ركنها الأساسيان (المسند والمسند إليه) في نحو الوحدة الإسنادية الفعلية البسيطة الواردة في قوله تعالى: (ولا تقل لهما أف) (الإسراء / ٢٩). ذلك أن "أف" هي وحدة إسنادية فعلية بسيطة بنيتها العميقة أتضجر (١٤٢) مشتملة على مسند (فعل مضارع) "أتضجر" (١٤٣)، ومسند إليه (فاعل بنية العميقة وتقديره الضمير المستتر "أنا"، لأن حذف المسند إليه (الفاعل) في هذه الوحدة الإسنادية لا يلغي وجوده بالقوة. إذ إن تقديره واجب دل على وجوبه حصول الفائدة التي لا تحقق بدونه (١٤٤)، ثم إن الفاعل المستتر المقدر يراد منه إرجاع ما حذف ليأخذ حقه في تحليل الوحدة الإسنادية التي هي في جوهرها قائمة على ثنائية المسند والمسند إلي كما أوضحنا. والفكرة التي تنتهي إلى أن الفاعل إن لم يكن موجدا في البنية السطحية فهو مقدر في البنية العميقة نابعة من البنية الأساسية للجملة الفعلية التي تقرر أن الفعل لا بد له من فاعل. وهذا الفاعل إذا كان مستترا فإن الاستتار معتبر في الفهم كأنه موجود (١٤٥). وقد ورد مكونا هذه الوحدة الإسنادية الإسنادية المختزلة (١٤٦) التي لا يظهر في بنائها الإسنادي القاعدي المسند والمسند إليه مفردين، ووصفت بالبسيطة لأنها جاءت مرتبطة بالتركيب الإسنادي الذي

قبلها "لا تقل لهما" غير مستقلة بمبناها ومعناها. فهي متممة تؤدي وظيفة مقول القول. وإذا كانت أسماء الأفعال التي بعدها ابن جني جملا (١٤٧) مفيدة (١٤٨) ويعدها اللسانياتون الغربيون (كلمات جمل (mots/phrases) أو جميلات "phrasillons" لكونها - في نظرهم - تؤدي المعاني نفسها التي تؤديها الجمل (١٤٩)، فإننا نطمئن إلى أن أسماء الأفعال هذه تسمى جملا بسيطة فقط إذا كانت غير واردة ضمن تركيب أوسع نحو اسم فعل الأمر الذي نقف عليه في قوله تعالى (عليكم أنفسكم) (المائدة/١٠٥) ذلك أن التركيب "عليكم" اسم فعل أمر معناه "ألزموا". إذ إن النحاة العرب أدركوا أن خلف التركيب الظاهر يكمن تركيب آخر باطن في ضوئه يتحدد المعنى الوظيفي لعناصر التركيب. لأن تفسير المعنى معتمد على تركيب مقدر (١٥٠). فهو جملة فعلية بسيطة دعواتها "فعل الأمر" ألزم"، والفاعل "واو الجماعة". ولما كان اسم الفعل هذا متصفا بصفات فعله (١٥١) المتعدي تطلب مفعولا به "أنفسكم" (١٥٢). وعد هذا التركيب الإسنادي جملة لعدم اكتتاف تركيب آخر له، فهذا التعبير يطابق الجملة البسيطة المستوفاة المبنى والمعنى. أما أسماء الأفعال هذه إذا كانت مرتبطة بتركيب سابق أو لاحق فتسمى وحدات إسنادية بسيطة. ونلفت الانتباه إلى أن مثل هذه الوحدات الإسنادية لا تكون إلا فعلية (١٥٣).

٢- الوحدة الإسنادية المركبة:

بعد أن عرفنا الوحدة الإسنادية البسيطة التي تتكون من ركنين بسيطين (مفردين) في أبسط صورها (١٥٤). ننتقل إلى تعريف الوحدة الإسنادية المركبة. فهي التركيب الإسنادي الذي يكون عنصر أو أكثر من عناصره الأساسية (١٥٥) أو المتممة وحدة إسنادية بسيطة، على أن يكون هذا التركيب الإسنادي غير مستقل بنفسه.

ونقف على نموذج لهذه الوحدة الإسنادية في الآية الكريمة: (قال إنه يقول إنها بقرة صفراء). (البقرة /٦٩). وهي "إنه يقول إنها بقرة"؛ حيث إن هذه الوحدة الإسنادية الاسمية المركبة ورد خبر "إن" فيها وحدة إسنادية فعلية مركبة (١٥٦). وعد هذا التركيب وحدة إسنادية لأنه مرتبط بتركيب سابق "قال" (١٥٧) وقد أدت هذه الوحدة الإسنادية الاسمية المركبة وظيفة مقول القول (١٥٨). ومن خلال استقرائنا للوحدات الإسنادية المركبة

التي مثل لها الأستاذ " أحمد خالد " سجلنا ملاحظة خطيرة مؤداها أنه جعل الوحدة الإسنادية المركبة رديفة الجملة المركبة ؛ حيث وجدناه قد صنف المثاليين اللذين ساقهما لهذه المسألة وهما : " الأم شأنها في الحس أعظم . " و " من سعادة المرء أن يرزق السعادة " ضمن الوحدة الإسنادية المركبة مثلها كمثل الوحدة الإسنادية البسيطة لا تكون إلا ضمن الجملة المركبة على الرغم من إقراره بأنهما مكتملتا المبنى مستوفيتا المعنى (١٥٩) . وهما في حقيقتهما جملتان اسميتان مركبتان .

وأمام هذا الاضطراب الملاحظ ، وحتى لا يبقى مصطلحا الجملة والوحدة الإسنادية مستغلقين نلفت الانتباه إلى أن الوحدة الإسنادية دال يحيل إلى مدلول محدد ينبغي أن لا ينصرف ذهن الملتقي إلا إليه عند إطلاقه . هذا المدلول الذي يحمله هذا الدال المتمثل في الوحدة الإسنادية إنما هو التركيب الذي " يتوفر فيه شرط الإسناد ولا يتوفر فيه شرط الاستقلال " (١٦٠) أي أن الوحدة الإسنادية تطلق فقط على التركيب المتضمن المسند والمسند إليه الوارد ضمن تركيب أكبر منه ، سواء أكانت هذه الوحدة الإسنادية بسيطة أم مركبة . وجريا على ذلك نرى أن مصطلح " الجملة " هو الآخر دال لا يحيل إلا على التركيب الإسنادي بسيطا كان أم مركبا . ذلك أن إفراد مصطلح " الوحدة الإسنادية " الذي التبس مفهومه على الكثيرين على التراكيب الإسنادية المرتبطة بما قبلها أو بعدها ، وإفراد مصطلح " الجملة " على التراكيب التي لم تكن جزءا من أي تركيب آخر أوسع منها (١٦١) من شأنه تخليص نحونا العربي من الخلط والاضطراب اللذين ترى أن مآتاهما هو عسر حصر تحديد صارم لهذين المصطلحين ، وعدم توحيد المصطلح للمدلول الواحد . لأن التعريفات السابقة للجملة التي مفادها أن كون التركيب الإسنادي جملة ليس بالصفة الثابتة فيه ، وإنما هي حالة قد تتوفر في سياق ، وتنعدم في آخر . وأول ما يجب الالتفات إليه ههنا هو الوعي بالفرق بين الجملة والوحدة الإسنادية . ومختصر القول إن الفرق الجوهرى بين الجملة والوحدة الإسنادية إنما يعزى فقط إلى توفر شرط الاستقلال أو عدم توفره ؛ ذلك أن طبيعة البنية التركيبية لكل منهما غير مختلفة ، حيث إن الجملة البسيطة والوحدة الإسنادية البسيطة كلتيهما تتألف في أبسط صورها من مسند ومسند إليه منفردين . كما أن الجملة المركبة والوحدة الإسنادية المركبة كلتيهما يتوجب في حدها الأدنى أن يكون أحد عناصرها

وحدة إسنادية، سواء أكانتا اسميتين أم فعليتين.

ثالثاً. التحولات التي تعترى الجملة العربية:

إن التفاعل الصحيح مع مفهوم التحويل هو وحده الذي يؤدي إلى جعل الأحكام القائمة عليه صحيحة. ولما كانت الكفاية اللسانية والتبليغية هي المنشودة من تعلم النحو الذي يعني الانتحاء، وجدنا أن هذه الكفاية تشمل مستويين للانتحاء: انتحاء البنى والتراكيب الإسنادية التوليدية، وانتحاء البنى والتراكيب المحولة، هذه التراكيب المحولة التي تستعمل في التواصل الراقى، ووجدنا أنه من الأهمية بمكان أن يكون مستعمل اللغة على بصيرة بالتحويل الذي يمس البنى والتراكيب الإسنادية في لغتنا العربية. فما مفهوم التحويل؟ في مبتدأ الأمر نلفت الانتباه إلى أن مفهوم التحويل الذي اكتسب شهرة واسعة بعد ظهور مدرسة "النحو التحويلي التوليدي" على يد تشومسكي يقترب من مفهومه في الدرس العربي القديم.

وإن النظرية النحوية التي أوجدته تعاملت بمفهومه هذا في تفسير كثير من الوحدات الإسنادية والجملة دون التصريح به. ولم تصرح به مصطلحاً إلا في تراكيب إسنادية محدودة (١٦٢). والتحويل "وسيلة للوصف والتحليل والتفسير" (١٦٣). و"إن عمليات التحويل تقلب البنيات العميقة إلى بنيات ظاهرة دون أن تمس بالتحويل أي بالتأويل الدلالي (التفسير الدلالي) الذي يجرى في مستوى البنيات العميقة" (١٦٤) حيث "إن التركيب الباطني يعطي المعنى الأساسي للجملة (١٦٥)" أو الوحدة الإسنادية. وإن اللجوء إلى البنية العميقة في النحو العربي إنما كان لتفسير الأبنية والتراكيب التي تعترضها بعض التحولات في سعة الكلام ونظمه، من مثل الحذف، والتقديم، والتأخير وغيرها (١٦٦) ونحاة العربية هم أول من لجأ إلى التقدير (١٦٧) ولم يكن تقديرهم بتأثر من المنطق الأرسطي (١٦٨). فالتحويل يحصل عندما يحاولون تفسير الكثير من الأبنية الملبسة التي لم تأت على بناء نظائرها (١٦٩) في الإعلال والإبدال (١٧٠). "والقول بالعامل والتقدير تعليل يتجاوز الوصف الظاهري لنظام اللغة" (١٧١) والتحويل هو تحويل جملة أو وحدة إسنادية إلى أخرى (١٧٢). "ويقصد به في النحو التوليدي التغيرات التي يدخلها المتكلم والمستمع على النص، فينقل البنيات العميقة المولدة من أصل المعنى إلى

بنيات ظاهرة على سطح الكلام" (١٧٣). وقد اختلف النحويون في هذه التراكيب المقدره من ناحية تحديدها ، واختلفوا في طرق تحويلها إلى بنية السطح (١٧٤).

فهو عملية تغيير تركيب لغوي إلى آخر بتطبيق قانون تحويلي واحد أو أكثر، مثل التحويل من جملة إخبارية إلى جملة استفهامية. إنه وصف العلاقة بين البنية العميقة والبنية السطحية (١٧٥). ليس التأويل والتقدير اللذان رفضهما أصحاب الاتجاه الوصفي إلا ضبطاً للعلاقة التي بين التركيب الظاهر والبنية العميقة التي هي "الأصول التي تنتظم بنية التركيب (١٧٦) عند العرب" (١٧٧).

مفهوم التحويل في النحو العربي:

إذا كان التحويل في النحو التحويلي قائماً على أساس أن لكل تركيب إسنادي (جملة أو وحدة إسنادية وظيفية) بنيتين: إحداها عميقة والأخرى سطحية، وكان لا بد من التحويل بقواعده المختلفة لكي يقوم بدور نقل البنية العميقة من عالم الفكرة المجردة إلى عالم التحقق الصوتي، فإن هذه الفكرة نفسها التي أدت إلى ضرورة التحويل قد وجدت بشكل آخر في النحوي العربي. ولكن النحويين العرب حين تناولهم فكرة المواءمة بين العمق المقدر والسطح الظاهر، وانتهوا إلى أن هناك نموذجاً أو معياراً أو أصلاً تجريبياً في الغالب يحاول الكلام الحي تنفيذه وإخراجه إلى حيز الوجود، وخلصوا إلى أن النموذج المجرد أساس للآخر فحاسبوا الكلام المنطوق بمقياس هذا النموذج المجرد، فإنهم رأوا أن ليس هنالك لكل تركيب إسنادي بنيتين إحداها عميقة والأخرى سطحية، وإنما التركيب الإسنادي الذي يقتضي بنيتين هو التركيب المحول الذي يكون ظاهره ملبساً. فالجملة التوليدية أو الوحدة الإسنادية الوظيفية التوليدية (الواردة عناصرها على أصلها) (١٧٨) لا تحتاج إلى بنية عميقة. وكذلك الصيغة الصرفية التي لم يقع فيها تحويل من نحو الإعلال والإبدال لا تحتاج إلى بنية عميقة. وإذا كان مصطلح "البنية العميقة" غير مصرح به في معالجة النحاة العرب للتراكيب الإسنادية المحولة، فإن مفهومه كان حاضراً في معالجتهم تلك. وجاء التعبير عنه بطرائق مختلفة من نحو قولهم "أصله كذا"، أو "قياسه كذا"، أو "هو" على تقدير "كذا"، أو "تأويله كذا"، أو "على نية كذا". وهي كلها تعني أن هناك بنية

عميقة وراء البنية السطحية المحولة(١٧٩).

وقد استعمل مفهوم البنية العميقة في التفريق بين معاني التراكيب الإسنادية في الصيغ العربية التي يكون ظاهرها ملبسا فكان مفهوم البنية العميقة هو المؤدي إلى إزالة هذا اللبس(١٨٠).

وما يذهب إليه النحويون في باب تمييز الجملة يعد مثالا واضحا على التحويل الذي ورد صراحة حيث يقول "الأشموني" في حد تمييز الجملة " فتمييز الجملة رفع إبهام ما تضمنته من نسبة عامل فعلا كان أو ما جرى مجراه من مصدر أو وصف أو اسم فعل إلى معموله من فاعل أو مفعول نحو" طاب زيدا نفسا"(واشتعل الرأس شيبا) (١٨١). فالتمييز محول عن الفاعل والأصل(١٨٢)" طابت نفس زيد"، واشتعل شيب الرأس"(١٨٣). والجملة المحول عنها ليس من اللازم أن تكون افتراضية بحتة أو تجريدية خالصة لا يتكلم بها، بل قد يكون من الجمل التي يمكن استعمالها ولكن يعدل عنها لغرض من الأغراض المختلفة التي قد ترجع إلى الإلف وكثرة الاستعمال أو إلى الاستخفاف كما أشار سيبويه في قوله: " وذلك قولك امتلأت ماء وتفقت شحما(...)" وإنما أصله امتلأت من الماء وتفقت من الشحم. فحذف هذا استخفافا"(١٨٤). والبنية العميقة قد تتعدد. فالجملة الفعلية " تفقأ زيد شحما" يرى بعضهم أن بنيتها العميقة " تفقأ شحم زيد"، ويرى آخرون أن بنيتها العميقة " تفقأ زيد من الشحم". وهذا الاختلاف في تحديد الجملة المحولة عنها لا ترفضه النظرية اللسانية الحديثة، بل تراه مسوغا مقبولا ما دام المفسر يشرح كيف ائتلفت الجملة من تركيب البنية العميقة إلى البنية السطحية(١٨٥). ومعظم خلافات النحويين كانت حول تقدير البنية العميقة أو حول القواعد التحويلية التي تحكم تحول البنية العميقة المقدر إلى البنية السطحية(١٨٦).

"ولم يكن النحويون مجانبين الصواب كما اتهمهم بذلك كثير من الباحثين الذين لا يقرونهم على فكرة الأصل والتفريع هذه استجابة لآراء المدرسة الوصفية التي ترى في ذلك بحثا ميتافيزيقيا لا يعتمد على مبدأ علمي سليم. غير أن المنهج التحويلي رأى أن مسألة الأصلية والفرعية مسألة أساسية في فهم البنية العميقة وتحويلها إلى بنية سطحية(١٨٧). والتحويل هو إجراء الشيء على الشيء. وإجراء الشيء على الشيء هو

عين التحويل بما أن المحول والمحول له متكافئان. وهو من وجهة نظر المنطق في الرياضيات الحديثة تكافؤ غير اندراجي، وهو هذا الذي يحصل عليه بالقياس.

والتحويل عند العرب تحويلان: تحويل يبحث به عن تكافؤ البنى (توافق البناء عند العرب) وهو الأهم، وتحويل تفسر به الشواذ(١٨٨) بواسطة ما يعرف بـ " نظرية الحمل" (١٨٩). وهو السلسلة من التحويلات التي يتوصل بها من الأصل الذي كان ينبغي أن تكون عليه هذه الشواذ إلى الصورة المستعملة للجملة أو الوحدة الإسنادية (١٩٠) أو الصيغة الصرفية في صيغتها النهائية(١٩١). وهذه القواعد التحويلية قد تكون بالحذف، أو الاستبدال، أو بالإضافة، أو إعادة الترتيب وغير ذلك. وقد تكون هذه القوانين اختيارية. وقد تكون إجبارية. وفي كل حالة ينبغي أن يجري تطبيق القوانين التحويلية على تركيب من الممكن تحليله إلى عناصر سبق ظهورها في التركيب الباطني. أي لا بد من وجود وصف تركيبى قابل للتحليل استنادا إلى عناصر التركيب الباطني. وهذا الشرط ضروري للسيطرة على القوانين التحويلية وحصر استعمالاتها (١٩٢). وهذه النظرية التحويلية تهدف إلى تحديد قواعد اللغة كلها، وإلى بناء نموذج لآليتها انطلاقا من الفرضية التي تقر بمقدرة المتكلم المستمع على أن ينتج عددا غير متناه من جمل لغته ويفهمها(١٩٣). ذلك أن الأساس النظري الذي انطلقت منه هذه النظرية يقوم على مبدأ يقرر أن مهمة الوصف اللغوي هي أن تفسر لغة المتكلم المستمع الفعلية وسليقته أو قدرته اللغوية ومعرفته بهذه اللغة(١٩٤).

أنواع التحويل:

للتحويل نوعان: تحويل جذري، وتحويل محلي.

١- التحويل الجذري:

"وهو التحويل الذي ينقل المركب الاسمي(١٩٥) إلى رأس الجملة ثم يعلقه بالعقد الأساس. ولذا فإنه ينتمي إلى مجال التحويلات الجذرية" (١٩٦) وهي تلك التحويلات التي أطلق عليها الجرجاني مصطلح " التقديم لا على نية التأخير(١٩٧). يقول الجرجاني: " اعلم أن تقديم الشيء على وجهين تقديم يقال له إنه على نية التأخير (...)، وتقديم لا على نية التأخير ولكن على أن تنقل الشيء من حكم إلى حكم وتجعل له

بابا غير باباه وإعرابا غير إعرابه (...). مثل ضربت زيدا ، وزيد ضربته ، لم يقدم زيدا على أن يكون مفعولا منصوبا (...). ولكن على أن ترفعه بالابتداء" (١٩٨).

وهو الذي ينتقل فيه المسند إليه من مكان داخل الجملة أو الوحدة الإسنادية الوظيفية إلى مركز الصدارة متخلصا من أثر الفعل الذي كان العامل الأساسي فيه من نحو: (والله لا يحب الفساد) (البقرة / ٢٠٥). ذلك أن لفظ الجلالة " الله " في هذه الجملة لا يخضع وظيفيا للفعل " يحب " ، وإنما العامل فيه هو الابتداء (١٩٩).

ومن خلال التحليل النحوي العربي للجملة الواردة في تلك الآية نلاحظ أن الجملة الاسمية المركبة (٢٠٠) تختلف جذريا عن الوحدة الإسنادية الفعلية المضارعية المنفية (٢٠١) الواردة في قوله تعالى: (قال لا أحب الآفلين) (الأنعام / ٧٦). لأن التركيبين الإسناديين "والله لا يحب الفساد" ، و " لا أحب الآفلين " يعبران عن مواقف كلامية مغايرة تماما كما انتهى إلى ذلك سيبويه وأمثاله حين تحليلهم مثل هذين التركيبين الإسناديين (٢٠٢).

يؤكد ذلك سيبويه بقوله: " فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت زيد ضربته فلزمته الهاء ، وإنما تريد بقولك مبني عليه الفعل أنه في موضع (منطلق) إذا قلت (عبد الله منطلق) ، فهو في موضع هذا الذي بني على الأول وارتفع به (...). ومثل ذلك قوله جل شأنه: (وأما ثمود فهديناهم) (فصلت / ١٧). وإنما حسن أن يبنى الفعل على الاسم حيث كان معملا في المضمر وانشغل به" (٢٠٣).

وأساس ذلك أن من الشروط البنوية التي يجب توفرها في هذا النوع من التراكيب إجبارية الضمير العائد لأن الفعل لا بد له من اسم يشتغل به. " إذ لا تعرف اللغات فعلا بدون شخص" (٢٠٤) أي بدون فاعل. ذلك أن الضمير العائد على المبتدئ المتصل بالفعل إجباري. ولولا ذلك لم يحسن كما رأى ذلك سيبويه (٢٠٥). وهذا الضمير يعمل على المحافظة على سلامة البناء ، وذلك بربط الخبر بالمبتدئ (٢٠٦). وهذا التحويل الجذري اعتمد عن طريق التفكيك. يقول "الفهري": " التفكيك نوعان: باعتبار الجهة تفكيك إلى اليمين كما في الجملة " زيد ضربته " ، وتفكيك إلى اليسار كما في الجملة " ضربته زيد" (٢٠٧).

فالتفكيك إلى اليمين كان جذريا ، حيث تغير الاسم بالارتفاع وتحولت الجملة إلى جملة اسمية داخلية في إطار التحويل عن طريق التبئير. ولوأردنا أن نحلل الجملة الواردة في الآية السالفة الذكر لوجدنا أنها لا تختلف بنويا عن جملة "اللَّهُ غير محب الفساد" وهي:

١- اسم + حرف النفي + فعل المضارع + ضمير(هو) + مفعول به.

٢- اسم + اسم نفي + اسم مشبه بالفعل(وصف) مؤد وظيفة المضاف إليه + ضمير + مفعول به.

والاختلاف بينهما دلالي توفره زيادة الصيغة الزمنية بالنسبة إلى الفعل في الجملة الأولى(٢٠٨). بينما يفتقر إلى ذلك الاسم المؤدي وظيفة الخبر في الجملة الثانية. يقول ابن يعيش: "زيد ضارب، وعمرو مضروب، وخالد حسن، ومحمد خير منك. ففي كل واحد من هذه الصفات (٢٠٩) ضمير مرفوع بأنه فاعل(٢١٠) لا بد منه لأن هذه الأخبار في معنى الفعل"(٢١١).

٢- التحويل المحلي:

وهو ما يعرف بالتقديم على نية التأخير أو الرتبة غير المحفوظة(٢١٢)، مع مراعاة التغيرات الدلالية الحاصلة في كل مرة.

يقول الجرجاني: "اعلم أن تقديم الشيء على وجهين تقديم يقال له إنه على نية التأخير وذلك في كل شيء أقررت مع التقديم على حكمه الذي كان عليه وفي جنسه الذي كان فيه كخبر البتد إذا قدمته على المبتدأ والمفعول إذا قدمته على الفاعل"(٢١٣). فالجملة الفعلية الواردة في قوله تعالى (والموتفكة أهوى)(النجم/٥٣). هي جملة فعلية محولة تحويلا محليا بنيتها العميقة "أهوى الموتفكة" جرى عليها عنصر من عناصر التحويل وهو الترتيب بتقديم المفعول به "الموتفكة" على نية التأخير(٢١٤) للعناية والاهتمام، أو الاختصاص(٢١٥). وبعضهم قسم التحويل إلى سطحي وعميق.

فالتحويل السطحي وهو الأبسط والأهم وظيفيا والأكثر تداوليا في الكلام يتبدى في أربعة أقسام:

١- التحويل بالترتيب. ٢- التحويل بالزيادة.

٣- التحويل بالحذف ٤- التحويل بالاستبدال.

وبدون مراعاة صور التحويل الواقع في التراكيب الإسنادية (الجمل أو الوحدات الإسنادية) المحولة باهتمام وعناية بالعودة إلى البنية العميقة كذلك التراكيب الإسنادية (أي الأصل الحقيقي أو المفترض) يكون من العسير فهم تلك التراكيب الإسنادية الواردة على غير أصلها (أي المحولة) ويكون من الصعب تفسير عقدها بدقة وسلامة (٢١٦).

أما التحويل العميق فهو ذلك الذي ينطبق على التراكيب التي وقع تحويل في وظائف كلماتها من الإسناد إلى التخصيص من نحو التحويل الجاري في تمييز النسبة (٢١٧).

أولاً- التحويل بالاستبدال:

إذا كان من أصول البنوية "التوزيع"، وهو منهج في التحليل اللغوي اتخذته مدرسة "بلومفيلد" يقوم بتوزيع وحدات لغوية بطريقة استبدال وحدة لغوية بأخرى لها السمات التوزيعية نفسها (٢١٨) وإذا كان التحويليون يعتمدون مثل البنويين على مقياس التكافؤ، وهو صلاحية قيام الشيء مقام المحول ودوره الذي يؤديه في الجملة أو الحديث)، فإن النحاة العرب يبحثون عن مكانة المحول ودوره الذي يؤديه في الجملة أو الوحدة الإسنادية التي ينحصر فيها. والاستبدال هو إمكانية إقامة وحدة لغوية أو وحدة إسنادية مقام وحدة لغوية أو وحدة إسنادية أخرى لأن "الشيء المقام مقام الشيء بما أنه وحدة دالة فهما (٢١٩) من قبيل واحد تماماً" (٢٢٠).

"والاستبدال باب من أبواب التكافؤ من حيث جمعه كل العناصر التي يمكن أن يستبدل بعضها ببعض في سياق معين. والعلائق الاستدلالية هي علائق قياسية (٢٢١) فما يقع في خانة واحدة يأخذ حكماً واحداً وإن تعددت صورته (٢٢٢)، يقول ابن فارس "من العلوم الجليلة التي اختصت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ" (٢٢٣). واللافت للانتباه في هذه المسألة هو أن البنية السطحية والبنية العميقة متكافئتان في اللفظ ولكنهما مفترقتان في المعنى. والتحويل بالاستبدال يشمل كل الوحدات الإسنادية الوظيفية المؤدية وظائف المبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل والمفعول به والنعته والحال والمضاف إليه والمستثنى. فهي كلها استبدلت بمفرد يرتد إلى مصدر أو مشتق. وقبل أن نقف على صور التحويل بالاستبدال وددنا لو نقف

على نموذجين من التراكييب الإسنادية المحولة بهذا النوع وهما:

١- الوحدة الإسنادية المحولة عن المصدر:

إذا كان التحويل هو إجراء الشيء على الشيء. وإذا كان بعضهم يرى أن التأويل معناه إرجاع الشيء إلى أصله، فهل يمكن أن نقول إن الوحدة الإسنادية الوظيفية المؤلفة من الحرف المصدرى وعناصر الإسناد (المصدر المؤول) سميت كذلك لأنها ترجع في أصلها إلى المصدر الصريح؟. والحق إن مثل هذه الوحدة الإسنادية (المصدر المؤول) وضعت للدلالة على معنى نحوي يفترق عما يدل عليه المصدر الصريح. فقوله تعالى: (وأن تصوموا خير لكم) (البقرة/١٨٤). يلاحظ أن الوحدة الإسنادية المضارعية " وأن تصوموا " تفترق في الدلالة عن المصدر المؤولة به "صومكم". والعجيب أن بعض الباحثين يذهب إلى أن المصدر المؤول يعود إلى المصدر الصريح عودا تاما، فيعزب عن شرح معنى التأويل المراد في المصدر المؤول فيقول " أظن أنه من نافلة القول أن أشرح معنى المؤول، فإن الاسم نفسه يشعر بأنه قد تأول إلى مفرد فيقع موقعه الإعرابي " (٢٢٤).

إن مفهوم الدكتور "محمد عيد" للمصدر المؤول غير دقيق لأن فيه تركيزا عن الجانب الموقعي ممثلاً في استبدال هذه المصدر المؤول بالمفرد، ولأنه تصور لفهم جوانب التركيب الإسنادي المكون من الحرف المصدرى ومدخوله (٢٢٥) قائم على مجرد اتضاح تأويل ذلك التركيب بمفرد. ولو أننا وقفنا نفهم المصدر المؤول عند هذه النقطة لكان من اللازم أن يكون بينه وبين المصدر الصريح تطابق تام، وهو ما لا نستطيع التسليم به.

والمصدر المؤول - فيما نعلم - لم يجد من النحاة من الاهتمام به أكثر من كونه موصولا حرفيا يدرس غالبا في باب الموصول، كما هي الحال في " كافية ابن الحاجب " التي جاء فيها ما نصه " وحد الموصول الحرفي ما أول مع ما يليه من الجمل (٢٢٦) بمصدر (٢٢٧) كما يجيء في حروف المصدر ولا يحتاج إلى عائذ " (٢٢٨).

إن المصدر المؤول (الوحدة الإسنادية المؤدية وظيفية نحوية ما بالاستبدال) هو ذلك التركيب الإسنادي المؤلف من أحد الأحرف المصدرية ومدخولاتها من الأفعال والأسماء. و" إن المراد بالاسم الأول بالصريح المصدر المنسب من الفعل والحرف المصدرى سواء أكان الحرف السابق هو " ما " المصدرية (...) أم كان الحرف المصدرى هو " أن " (٢٢٩)

(...) أم كان الحرف المصدرى هو همزة التسوية بعد لفظ " سواء " " (٢٣٠) أو الحرف " لو". ويرى سيبويه أن الوحدة الإسنادية الفعلية التي قوامها الحرف المصدرى "أن" والفعل ومرفوعه لا يختلف سلوكها النحوي عن الوحدة الإسنادية الاسمية التي قوامها الحرف المصدرى " أن" ومعمولها من حيث إنها بمنزلة اسم واحد تستبدلان به لتؤديا وظيفة ما في الجملة المركبة أو الوحدة الإسنادية المركبة، حيث يقول " باب ما تكون فيه " أن" و" أن" مع صلتها بمنزلة غيرها من الأسماء، وذلك قولك: ما أتاني إلا أنهم قالوا كذا وكذا (...). كأنه قال ما أتاني إلا قولهم كذا وكذا. ومثل قولهم ما منعني إلا أن يغضب علي فلان" (٢٣١). وقد لاحظت " موزل" أن سيبويه يصنف أضربا من الكلم تصنيفا واحدا وفقا لخطة في الاستبدال. وتقرر أن تقسيماته لأقسام الكلام من حيث انتسابها إلى باب الاسم مشابهة لطريقة التصنيف عند أتباع منهج التحليل إلى المؤلفات المباشرة (٢٣٢). فهو يصنف المصدر المؤول " أن يفعل" أو " أنه يفعل أو أنه فعل" أسماء من جهة أنه يمكن أن يستبدل بها اسم مفرد (٢٣٣).

وقد أشار ابن يعيش إلى أن التوكيد المصدرى بـ " أن" " تقلب معنى الجملة (٢٣٤) إلى الأفراد وتصير في مذهب المصدر المؤكد" (٢٣٥) لأنها تفتقر في انعقادها جملة (٢٣٦) إلى شيء يكون معها، ويضم إليها. وما بعدها من منصوبها (٢٣٧) ومرفوعها بمنزلة الاسم الموصول. فلا يكون كلاما مع الصلة إلا بشيء آخر من خبر أو نحوه (٢٣٨) وتأسيسا على ذلك، فإن المصدر المؤول يخرج من دائرة الجملة. فهو يعد وحدة إسنادية تشكل عنصرا من عناصر الجملة التحويلية أو الوحدة الإسنادية التحويلية المركبة (٢٣٩) وهو يعامل معاملة الاسم ما دام يصلح أن يكون مسندا أو مسندا إليه وسوى ذلك من الوظائف التي يؤديها. ويترتب على هذه النتيجة أن نخالف من يسير على الطريقة الغربية في توزيع أقسام الجملة إلى فرعية وأصلية على نحو ما فعله صاحب كتاب " مدخل إلى دراسة الجملة العربية " حين قوله " من الجمل الفرعية التي تحل محل المفرد من الجمل الأصلية وترتبط بها برابط جملة المصدر المؤول" (٢٤٠).

وإذا كان الدكتور " عبد الرحمن أيوب " قد ساوى بين المصدر مؤوله وصريحه حين رأى أنه يصح أن يقع كل منهما مبتدأ أو خبرا (٢٤١)، فإن هذا المصدر يمكن أن يطلق عليه المركب الاسمي (٢٤٢). وهو مجموعة وظائف نحوية ترتبط بعضها ببعض

تتم معنى واحدا يصلح أن يشغل وظيفة نحوية واحدة أو عنصرا واحدا من عناصر الجملة، بحيث إذا أفردت هذه المجموعة وحدها لا تكون جملة مستقلة" (٢٤٣). فهو على الرغم من الوظائف النحوية التي يمكن أن يؤديها، شأنه شأن المصدر الصريح، فهو ينهض بعبء دلالة تختلف عن تلك الدلالة التي نجدها في ذلك المصدر الصريح. يؤيد ذلك قول للسهيلي مؤداه " فإن قيل: فهلا اكتفي بالمصدر واستغني به عن " أن" لأنه أخصر؟ فالجواب أن في دخول " أن" ثلاث فوائد: إحداها أن الحدث قد يكون فيما مضى، وفيما هو آت. وليس في صيغته ما يدل على الماضي أو الاستقبال. فجاءوا بلفظ الفعل المشتق منه مع " أن" ليجتمع لها الأخبار عن الحدث مع الدلالة على الزمان. الثانية أن " أن" تدل على إمكان الفعل دون الوجوب أو الاستحالة. الثالثة: أنها تدل على مجرد معنى الحدث دون احتمال معنى زائد عليه" (٢٤٤).

٢- الوحدة الإسنادية المحولة عن المشتق:

والتحويل بالاستبدال يوجب علينا الوقوف عند الوحدة الإسنادية الوظيفية (٢٤٥) التي قوامها الموصول الاسمي وصلته. قال ابن يعيش: " إن الذي " وأخواته مما فيه لام إنما دخل توصلا إلى وصف المعارف بالجمل (٢٤٦). وذلك أن الجمل نكرات، أرادوا أن يكون في المعارف مثل ذلك فلم يسغ أن تقول مررت بزید أبوه كريم وأنت تريد النعت لزيد لأنه ثبت أن الجمل نكرات، والنكرة لا تكون وصفا لمعرفة ولم يمكن إدخال " أل" التعريف على الجملة لأن هذه اللام من خواص الأسماء والجملة لا تختص بالأسماء بل تكون اسمية وفعلية فجاءوا حينئذ بالذي متوصلة بها إلى وصف المعارف بالجمل فجعلوا الجملة التي كانت صفة للنكرة صفة للذي وهو الصفة في تمام اللفظ والغرض الجملة" (٢٤٧) وذكر الزمخشري أن " الذي " وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجمل (٢٤٨). أي بالوحدات الإسنادية. ففي قوله تعالى: (واتقوا الله الذي تساءلون به الأرحام) (النساء/١). يطمأن إلى إن التركيب الإسنادي " تساءلون " الذي ذهب " ابن يعيش" إلى أنه جملة جاءت لوصف " الذي "، وهو الصفة في تمام اللفظ والغرض الجملة يطمأن إلى أن لفظه " الذي " جاءت لتقوم بمهمة تعريف الوحدة الإسنادية " تتساءلون " لتصبح هي، أي " الذي " وصلتها " تتساءلون ". وحدة إسنادية مضارعية وظيفتها وصف

اللفظة المعرفة " الله ". وهذا النوع من الوحدة الإسنادية تتكون من جزئين: اسم الموصول المبهم، وصلته التي تزيل إبهامه وتكون بنيتها العميقة " مشتقا " اسم فاعل، أو اسم مفعول (٢٤٩). " لأنه إذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون الموصول أيضا جزءا ولكن لا جزءا تاما أوليا إلا بصلة " (٢٥٠) ويقصد بالمركب الجملة المركبة التي تكون الوحدة الإسنادية الوظيفية المؤلفة من الموصول وصلة مؤدية وظيفية نحوية ما فيها، كأن تكون واقعة فاعلا، أو نائب فاعل، أو مبتدأ، أو خبرا، أو نعتا، أو مضافا إليه. لأن كلا من الصلة والاسم الموصول بعض من كلمة. فلا يمكن أن يكون الإعراب لصدرها دون عجزها الذي رأوا أنه لا محل له من الإعراب (٢٥١). وأساس ذلك أن " معنى الموصول أن لا يتم بنفسه ويفتقر إلى كلام بعده. ولهذا المعنى من احتياجه إلى جملة (٢٥٢) بعده توضحه (...). صار كـبعض الكلمة. وبعض الكلمة لا يستحق الإعراب، لأنه أشبه الحرف من حيث إنه لا يفيد بنفسه (...). فصار كالحرف الذي لا يدل على معنى في نفسه، إنما معناه في غيره. ولذلك يقول بعضهم إن الموصول وحده لا موضع له من الإعراب " وإنما يكون له موضع من الإعراب إذا تم بصلة " (٢٥٣). فالموصول الاسمي مع صلته بمثابة شطري اسم (٢٥٤) فهما كاسم واحد. قال الجرجاني " إنك لا تصل الذي إلا بجملة (٢٥٥) من الكلام قد سبق من السامع علم بها " (٢٥٦) لأن الصلة هي مبعث الفائدة. فالموصول الاسمي إن هو إلا رابط شأنه شأن الموصول الحر في (٢٥٧). وإذا كان ابن هشام بقوله " وبلغني عن بعضهم أنه كان يلقن أصحابه أن يقولوا: الموصول وصلته في موضع كذا محتجا أنه كالكلمة الواحدة " (٢٥٨) يعارض أن تكون الوظيفة النحوية لاسم الموصول مع صلته فإن بحثنا هذه سيعامل مع طريفي هذه المعادلة على أنهما يشكلان وحدة إسنادية وظيفية (٢٥٩) تنهض بوظائف متنوعة.

ثانيا. التحويل بالزيادة:

كل كلمة في الجملة أو الوحدة الإسنادية ترتبط بالبويرة فيها (٢٦٠)، والتي هي الفعل مع مرفوعه، والمبتدأ مع خبره بسبب وعلاقة معينة (٢٦١). وبذا يتحقق النظم في التراكيب الإسنادية (٢٦٢). يقول الجرجاني: " لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض،

ويبنى بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك" (٢٦٣). " ولا يتحقق هذا من غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر، أو تتبع الاسم اسماً آخر على أن يكون الثاني صفة أو حالاً أو تمييزاً، أو أن تتوخى في كلام هو لإثبات معنى يصير نفيًا أو استفهاماً أو تمنياً فتدخل عليه الحروف الموضوعية لذلك (٢٦٤). والتحويل بالزيادة لوجود العوارض التركيبية يعد وسيلة تؤدي إلى توافق (٢٦٥) أحكام النحوم وجود الاستعمالات اللغوية الصحيحة (٢٦٦).

والزيادة التي تعد عنصراً من عناصر التحويل هي تلك الزيادة التي يضاف فيها إلى الجملة أو الوحدة الإسنادية التوليدية كلمات قد تكون فضلات أو قيوداً (٢٦٧)، وقد تكون عوامل متمثلة في النواسخ لتحقيق زيادة في المعنى. وأساس ذلك أن كل زيادة في المبنى تتبعها زيادة في المعنى (٢٦٨)، قال السيوطي: "وأما تقييد الفعل بقيد من مفعول مطلق أوبه، أوله، أوفيه، أو معه، أو حال، أو تمييز، أو استثناء، وذلك لزيادة الفائدة (٢٦٩). فكل زيادة تدخل على الجملة التوليدية الفعلية أو الاسمية تحول معناها إلى معنى جديد غير الذي كان. قال الجرجاني: "وكلما زدت شيئاً وحدت المعنى قد صار غير الذي كان" (٢٧٠).

فالتحويل إن هو إلا حمل الشيء على الشيء وإجراؤه عليه بغية اكتشاف الجامع الذي يجمع المحمول والمحمول له. والذي ينطلق فيه من البنية التوليدية للجملة أو الوحدة الإسنادية المكونة من عنصرين فتحمل عليها أخرى تكون فيها زوائد لإظهار كيفية تحول هذه النواة بتلك الزوائد". وهي في الحقيقة مقارنة بنوية أساسها ما يسمى في الرياضيات الحديثة بالتطبيق، وهي هنا تطبيق مجموعة على مجموعات أخرى طرداً وعكساً" (٢٧١).

ويمكن أن نوضح ذلك بالجدول التالي (٢٧٢) الآتي:

—	زيد منطلق	•
—	زيد منطلقاً	كان
—	زيداً منطلق	إن
	زيداً منطلقاً	حسبت
أمس وهو راكب	خالد عبد الله	رأى

ولقد لاحظت " موزل" من خلال اختبارها لوجود الدلالة التي يتخذها مصطلح الخبر(٢٧٣) عند سيبويه الذي يكون عنده مبنيا على المبتدأ " زيد أخوك" أو مبنيا على كان واسمها نحو" يظل زيد أخاك"، أو مبنيا على المفعول الأول(٢٧٤) نحو حسب عبد الله زيدا أخاك. وإذن فهو يتخذ عند سيبويه صورا خارجية سطحية مختلفة الموقع والامتداد. (خبر المبتدأ، خبر لظل، مفعول حسب الثاني). ولكنه يعرف له دورا واحدا ثابتا في بنية عميقة أصلية يرتد إليها(٢٧٥). ذلك أن " جملة(٢٧٦) كان وأخواتها وكاد وأخواتها، وإن وأخواتها، وباب ظن هي فروع متحولة عن أصل واحد هو الجملة الاسمية(٢٧٧) التوليدية " التي قواهما المبتدأ والخبر وفق خطوات ثابتة مطردة. "بل إن باب " ظن" ما يزال يحمل في عنوانه دلائل حاسمة على هذا التأصيل والتفريع في مبنى الجمل. ذلك أنه يعرف بباب الأفعال التي تنصب مفعولين أصلها مبتدأ وخبر"(٢٧٨).

فالنحاة العرب ينطلقون من أقل ما يمكن أن يتكلم به مفردا، وينظرون إلى العناصر التي يمكن أن تدخل ذلك الكلام دون أن تخرجه عن كونه كلاما واحدا(٢٧٩). ومن العناصر التي تدخل على الجملة الاسمية التوليدية كان وأخواتها، وإن وأخواتها وأفعال الشروع، والمقاربة، والرجاء، حيث تحولها إلى جمل تحويلية اسمية فتقيدها بزمن معين. ومن عناصر الزيادة أدوات النفي(٢٨٠) التي تدخل على هذه التراكيب الإسنادية فتتفي الحكم، وأدوات التوكيد (٢٨١) التي تؤكد المسند إليه أو المسند، وأدوات الاستفهام التي يسأل بها عن الحكم، وغيرها من الزيادات. سواء أكان لها أثر نحوي أم لم يكن(٢٨٢). وهناك عناصر تدخل على الجملة أو الوحدة الإسنادية لدلالة إفصاحية من نحو أدوات التعجب أو التوبيه. ففي قوله تعالى: (إن الله غفور رحيم) (التوبة / ٥٩). يعد الناسخ الحريف " إن" عنصر تحويل جعل الجملة الاسمية التوليدية " الله غفور" حاملة معنى التوكيد(٢٨٣) لأن الزيادة تحول الجملة(٢٨٤) من معناها إلى معنى جديد. وهو ما عناه الجرجاني بقوله " وكلما زدت شيئا وجدت المعنى قد صار غير المعنى الذي كان"(٢٨٥). ومن الأدوات التي تضاف في صدر الجملة أو الوحدة الإسنادية التوليدية الاسمية والفعلية حرفا الاستفهام الهمزة وهل. ففي قوله تعالى: (قال أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم) (مريم / ٤٦). يلاحظ أن الوحدة الإسنادية الاسمية التوليدية في هذه الآية هي: " أنت راغب عن آلهتي" مكونة من مسند إليه+

مسند". فدخلت الهمزة في هذه الوحدة الإسنادية لتفيد معنى الاستفهام، ولتحول الوحدة الإسنادية التوليدية إلى وحدة إسنادية تحويلية اسمية ثم قدم المسند "راغب" للعناية والاهتمام(٢٨٦). ويمكن أن تعد هذه الوحدة الإسنادية مضارعية محولة باستبدال المسند(الوصف) "راغب". إذ إن بنيته العميقة "ترغب" وفي قوله تعالى: (وإذا أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذرياتهم ألست بربكم قالوا بلى) (الأعراف / ٢٧٢). يسجل أن الوحدة الإسنادية الاسمية الاستفهامية "ألست بربكم" محولة بالزيادة المتمثلة في "همزة الاستفهام" المفيدة الإنكار والفعل الماضي الناسخ" ليس" المفيد النفي، وحرف الجر" الباء(٢٨٧) المفيدة التوكيد(٢٨٨). والبنية التوليدية لهذه الوحدة الإسنادية هي "أنا رب لكم". جاءت لتفيد الاختصاص، لأن مثل هذا التركيب ينبغي أن يكون المبتدأ فيه معرفا والخبر نكرة. ومن مظاهر التحويل. بالزيادة في الجملة الاسمية تعريف الخبر لدواع بلاغية(٢٨٩) في نحو قوله تعالى: (وأولئك هم الغافلون) (النحل / ١٠٨). فالخبر في هذه الجملة الاسمية البسيطة المحولة "الغافلون" ورد معرفا بـ "أل" لإفادة كمال الصفة في الخبر، أي الكاملون في الغفلة. إذ فيه قصر الخبر على المبتدأ. وقد تتعدد عناصر الزيادة لتحقيق التوكيد الذي يطلبه الخبر الإنكاري في نحو قوله تعالى: (إن هذا لهُو البلاء العظيم) (الصافات / ٦). حيث إن الجملة الاسمية في هذه الآية محولة بإضافة أربعة مؤكدات، هي: إن، واللام المزحلقة المقترنة بضمير الفصل "هُو" المفيد التوكيد، ومجيء الخبر "البلاء" معرفا بـ "أل". والبنية العميقة التوليدية لهذه الجملة الاسمية البسيطة هي "هذا بلاء".

والتحويل بالزيادة في الجملة الفعلية قد يكون آتيا من ثلاث زيادات تمثل ثلاثة مؤكدات تتضافر لتشكّل خبرا إنكاريا. وشاهده الجملة الفعلية الواردة في قوله تعالى: (ولن تفلحوا إذا أبدا) (الكهف/٢٠). فالجملة المضارعية المنفية في هذه الآية محولة بإضافة حرف النفي "لن" المفيدة نفي الفلاح في المستقبل، وإضافة عنصري التوكيد "إذا" و"أبدا" لإفادة أن هذا الفلاح مؤكد نفيه(٢٩٠).

ثالثا: التحويل بالحذف:

الإيجاز سمة بارزة في اللغة العربية يحققها أسلوب الحذف الذي أنس به حذاق العربية

وسموه " شجاعة العربية " (٢٩١). وللجرجاني كلمة رائعة عن الحذف أوردها في كتابه " دلائل الاعجاز " قال فيها " إنه باب دقيق المسلك ، لطيف المأخذ عجيب الأمر ، شبيه بالسحر ، فإنك ترى فيه ترك الذكر أفصح من الذكر ، والبليغ من يختار الإيجاز ما أمكن التعبير عن فكرته بألفاظ قليلة ، ويفضله عن الإطناب إذا لم تكن فيه زيادة معنى أو توسيع " (٢٩٢). "ومن عادة العرب الإيجاز والاختصار والحذف طلبا لتقصير الكلام واطراح فضوله والاستغناء بقليله عن كثيره ، ويعدون ذلك فصاحة وبلاغة ويندرج ذلك في الحفاظ على المجهود العضلي والذاكري الذي يحتاج إليه المرسل (٢٩٣).

وقبل أن تقف على صور الحذف نلفت الانتباه إلى أن ثمة ارتباطا وثيقا بين الحذف والتقدير والتعليل. ولئن ذهب بعضهم إلى أن الحذف والتقدير والتعليل مسائل خيالية محضة لا يعرف عنها العرب الأوائل شيئا فذلك -لأن العربي القح إنما نطق باللغة العربية على السليقة (٢٩٤) (على سجيته) - فإن الحذف والتقدير يوصلان إلى ضبط ما لا يمكن ضبطه بغيرهما. فثمة تراكيب إسنادية (جمل أو وحدات إسنادية) وقع فيها حذف لولم ن قدره ما استطعنا فهمها الفهم السليم.

والحذف الذي يعد عنصرا تحويليا هو ذلك الذي يسجل في الجملة أو الوحدة الإسنادية التوليدية الاسمية أو الفعلية لغرض في المعنى. وتبقى معه هذه الجملة أو الوحدة الإسنادية الوظيفية حاملة معنى ما. وحيث إن الحذف خلاف الأصل. فإنه لا يعدل إليه إلا لسبب يقتضيه مع قيام قرينة دالة عليه. سواء أكانت هذه القرينة حالية أم مقالية (٢٩٥). إذ المحذوف بدونها لا يعلم بالنسبة إلى السامع، فيخل الحذف بالمقصود.

رابعاً. التحويل بالترتيب:

لقد أوضحنا فيما سبق أن اللغة العربية تتميز بحرية النظم. فالكلمة فيها يتغير موقعها مع بقائها محافظة على معناها النحوي (٢٩٦).

ذلك أن الجملة ينبغي أن تبنى بكيفية معينة في انتظام معين بتقديم، وتأخير، وحذف في ضوء قواعد وقوانين التحويل التي تهدف إلى تحقيق المعنى المراد (٢٩٧).

وإن النظام اللغوي للعربية يحافظ على رتب خاصة بالنسبة إلى إجراء الكلام وفق الصور الإسنادية للجملة أو الوحدة الإسنادية. ويمكن أن تتغير مكونات الجملة أو

الوحدة الإسنادية تقديمًا أو تأخيرًا حين يسمح النظام اللغوي بذلك، وحسب السياق الكلامي (٢٩٨). ودراسة التقديم والتأخير قائمة على دراسة الرتبة في الجملة العربية. فقد حدد علماء النحو الرتبة وجعلوها محفوظة وغير محفوظة.

فإذا احتاج المتكلم أن يؤكد جزءًا من الجملة أو الوحدة الإسنادية بدون إدخال أدوات التوكيد يجد اللغة العربية بقرائنها المتنوعة - وأهمها علامات الإعراب- تساعده على تأدية هذا المعنى. فيقدم الجزء الذي يهتم به. يؤيد ذلك قول لسيبويه مفاده "إنما يقدمون (٢٩٩) الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعًا يهمانهم ويعنيانهم" (٣٠٠). يعزز ذلك قول للجرجاني فحواه "واعلم أنا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئًا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام" (٣٠١). "وإنما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه" (٣٠٢) والتقديم والتأخير مرهونان بالأغراض والأحوال التي تخص المخاطب والسياق الكلامي الذي يرد فيه التركيب الإسنادي في صورته" (٣٠٣). أي أن الإسناد المحول الواقع فيه التركيب المقدم أو المؤخر منطلق أساسًا من فهم الأحوال المتحولة والمتغيرة للخطاب.

وقد شرح الجرجاني الظاهرة التركيبية لعملية التقديم والتأخير للأركان اللغوية. سواء أكان ذلك على يمين الفعل أم على يساره (٣٠٤) "وقد أدرك القدماء أن التقديم والتأخير يتعلقان بالمعنى في ذهن المتكلم". فالألفاظ تقتضي في نظمها آثار المعاني وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس" (٣٠٥).

والترتيب الذي يعد عنصرًا تحويليًا هو ذلك الذي يتم فيه إجراء تغيير يقع على ترتيب عناصر الجملة أو الوحدة الإسنادية بالتقديم والتأخير، من نحو تقديم الفاعل على الفعل، أو المفعول به على الفعل والفاعل في الجملة أو الوحدة الإسنادية الفعلية، ومن نحو تقديم الخبر على المبتدأ في الجملة أو الوحدة الإسنادية الاسمية، أو تقديم الفضلات على أحد ركني الجملة الأساسيين أو عليهما معا بغية إحداث تغيير في المعنى. فالترتيب عنصر تحويلي يرتبط بالبنية العميقة المتعلقة بالمعنى في ذهن مستعمل اللغة. ويتم بتقديم ما حقه التأخير للتعبير عن ذلك المعنى ونقله إلى السامع (٣٠٦). وهذا النوع من التحويل بالترتيب قسم إلى قسمين:

١- تقديم على نية التأخر ويسمى تحويلا محليا.

٢- تقديم لا على نية التأخر ويسمى التحويل الجذري. وقد عقد "ابن السراج" بابا في كتابه "الأصول في النحو" تحدث فيه عن التقديم والتأخير ووجوهه (٣٠٧).

فإذا أراد المتكلم أن يجري تغييرا في المعنى عليه أن يجري تغييرا في المبنى. ويسمى هذا التغيير تحويلا يأخذ صورا متعددة. منها ما يكون لغرض القصر. ففي قوله تعالى: (بل الله فاعبد وكن من الشاكرين) (الزمر / ٦٦). يلاحظ الجملة الفعلية "بل الله فاعبد" قد قدم فيها المفعول به "الله" على الفعل والفاعل "فاعبد" وصولا إلى قصر المفعول على فعل الفاعل (٣٠٨). أي قصر عبادتك على الله وحده. وفي قوله تعالى: (إياك نعبد) (الفاتحة/٥). يلاحظ أن الجملة المضارعية "إياك نعبد" هي جملة محولة بنيتها العميقة "نعبدك" لإفادة الاختصاص والقصر. ولقد كان نقلها إلى مستوى دلالي خاص يوافق أسلوب القصر الذي يتطلب نقل الاسم عن طريق التفكيك إلى اليمين. ولما كان ذلك يصطدم بنويا بعدم إمكانية استقلال المتصل بذاته تحتم تحويله إجباريا إلى قبيله وهو الضمير المنفصل "إياك". وأساس ذلك أن الجملة الفعلية (٣٠٩) التي يكون المفعول به فيها ضميرا متصلا، حين يراد أن يقصر الحديث عليه دون غيره، فإن هذا الضمير المتصل يتحول إلى ضمير منفصل في محل نصب مقدم على عامله (٣١٠). فالاختصاص كان بسبب تقديم الضمير المؤدي وظيفة المفعول به.

وقد يكون التحويل بالتقديم لإحداث النغم الذي له درجة كبيرة وتأثير عجيب على السامع. ويلاحظ ذلك في فواصل القرآن الكريم في نحو قوله تعالى: (فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر) (الضحى / ٩، ١٠). ذلك أن الجملتين الفعليتين "فأما اليتيم فلا تقهر"، و"أما السائل فلا تنهر" محولتان بتقديم المفعولين "اليتيم"، و"السائل" على فعليهما "تقهر" و"تنهر" (٣١١)، وفاعليهما اللذين بنيتهما العميقة "أنت" وهذا التحويل قد جعل النص محملا بطاقة تأثيرية عالية جدا في الجانبين المعنوي والصوتي التنغمي (٣١٢).

هوامش وإحالات الفصل الأول

- (١) وقد رأى الدكتور عبده الراجحي " أن قضية العامل في أساسها صحيحة في التحليل. وقد عادت في المنهج التحويلي في صورة لا تبتعد كثيرا عن الصورة التي جاءت في النحو العربي. ورأى أن مسألة التقدير (البنية العميقة) التي تقود إليها هذه القضية هي الأخرى تعد شيئا مقررًا يؤكد تحليل النحوي عند التحويليين. ينظر. د عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، ص ١٤٣ وما بعدها.
- (٢) نظرد تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب. د. ت، ص ١٩٣، ١٩٤.
- (٣) ينظر أحمد عرفة: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، مطبعة السعادة، القاهرة، د. ت، ص ٩٢.
- (٤) ينظر تمام حسان: المرجع نفسه، ص ١٩٠، ١٩٣.
- (٥) أسفر تقسيمه عن: (الاسم، الصفة، الفعل، الضمير، الخالفة، الظرف، الأداة). ينظر تمام حسان: إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا، أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، تونس، ١٩٧٨، ص ١٤٨.
- (٦) قسم النحاة الكلمة إلى: اسم وفعل وحرف.
- (٧) ينظر ابن مالك: شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ١، ١٩٧٤. ٤/١.
- (٨) ينظر د. جعفر دك الباب: النظرية اللغوية الحديثة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٩٦، ص ٣٢.
- (٩) ينظر بومعزة رابح : تصنيف لصور الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية وتيسير تعلمها في المرحلة الثانوية، ص ٥٢.
- (١٠) ينظر د. محمود أحمد نحلة: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٨٨، ص ٨٤. والدكتور نهاد الموسى: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي، ص ٦٠.
- (١١) ينظر بريجستراسر: التطور النحوي للغة العربية، ص ٨١.
- (١٢) يقصد بالجملة الأصلية الجملة التي تستقل بمبناها ومعناها عن غيرها.
- (١٣) ينظر د. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٠٣.
- (١٤) "لأن التركيب الإسنادي المتضمن في جواب الشرط لا يعد جملة". ينظر بومعزة رابح: المرجع السابق فصل الجمل ذات الوظائف البيانية، ص ٣٩٥.
- (١٥) د. تمام حسان: المرجع نفسه، ص ٢٢٠.
- (١٦) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، ص ٢٨.

- (١٧) ينظر بومعزة رابع: المرجع نفسه، الباب الرابع، لفصل الأول، ص ٥٤١.
- (١٨) ينظر د. محمود أحمد نحلة: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص ٨٤. ود. نهاد موسى: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، دار البشير، الأردن، ط ٢، ١٩٧٨، ص ٦٠.
- (١٩) ينظر د. ميشال زكريا: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط ١، ١٩٨٢، ص ٢٩.
- (٢٠) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، ص ٢٨.
- (٢١) د. مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ١٦.
- (٢٢) د. مهدي المخزومي: في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص ٢٢٩، ٢٣٢.
- (٢٣) ينظر ابن مضاء: الرد على النحاة، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط ٢، ١٩٨٢.
- (٢٤) ينظر إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، مطبعة لحيمة التأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٥٩، ص ١.
- (٢٥) ينظر محمود السعران: علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار المعارف، مصر، ١٩٦٣، ص ٢٠٧.
- (٢٦) فالقول بعمل العناصر اللغوية بعضها في بعض لا على وجه الحقيقة بل على وجه العلاقات المطردة الثابتة بينها في تلازمها. والقول بالعمل افتراض في التحليل الداخلي يعين على تفسير كثير من الظواهر في الإعراب وما يتعلق به. ينظر ابن السراج: أصول النحو، ١ / ٤٤، ٤٥، وإبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص ٦٦.
- (٢٧) عباس محمود العقاد: أشتات المجتمعات في اللغة والأدب، دار المعارف، مصر، د. ت، ص ١٤٩.
- (٢٨) ينظر عباس حسن: النحو الوايي، ١ / ٧٤.
- (٢٩) ينظر محمد أحمد عرفة: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ص ٨٤.
- (٣٠) ينظر د. مهدي المخزومي: في النحو العربي، قواعد وتطبيق، ص ٨٦.
- (٣١) يقصد بالمشتقات التي تسمى الوصف (اسم الفاعل، صيغ المبالغة، الصفة المشبهة، اسم المفعول، اسم التفضيل).
- (٣٢) ينظر د. مهدي المخزومي: في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص ٤٠.
- (٣٣) لأن أسلوب الشرط يتكون من وحدتين إسناديتين تربطهما أداة شرط.
- (٣٤) د. مهدي المخزومي: المرجع نفسه، ص ٢٨٩.
- (٣٥) ولا يعني أن جملة أسلوب الشرط هي قسم ثالث من أقسام الجملة.
- (٣٦) فلا يعد جملة إلا إذا كان مستقلاً معنى ومبنى غير مندرج في تركيب أكبر.
- (٣٧) فتحي الدجني عبد الفتاح: الجملة النحوية نشأة وتطور، مكتبة الفلاح، الكويت، ط ١، ١٩٨٧، ص ٣٨.
- (٣٨) ينظر بومعزة رابع: المرجع السابق ص ٨٥.
- (٣٩) أبو ذئيب الهذلي: ديوان أبي ذئيب، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٩٠.

- (٤٠) ينظر د. فخر الدين قباوة: إعراب الجمل وأشباه الجمل. دار الأوزاعي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط٤، ١٩٨٦، ص٢٦..
- (٤١) د. فخر الدين قباوة: المرجع نفسه، ص١٣٨.
- (٤٢) ينظر د. فخر الدين قباوة: المرجع نفسه، ص١٣٨، ١٣٩.
- (٤٣) التركيب الإسنادي الشرطي جزأيه قد يكون جملة، وقد يكون وحدة إسنادية. ينظر، ص٢٤٦، ٥٠٤.
- (٤٤) ينظر د. فخر الدين قباوة: المرجع نفسه، ص١٥، ٤٥.
- (٤٥) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبي للغات، نقلا عن د. صالح بلعيد: اللغة العربية العلمية، ص١٠٨.
- (٤٦) ينظر سيبويه، الكتاب ١ / ٢٣- ٢٥.
- (٤٧) ينظر د. جعفر دك الباب: الموجز في شرح دلالات الإعجاز، ص ٦٣.
- (٤٨) ينظر د. صالح بلعيد: التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام الجرجاني، ص ١٠٠.
- (٤٩) ينظر د. جعفر دك الباب: المرجع نفسه، ص ٢١.
- (٥٠) ينظر د. جعفر دك الباب: (الخصائص البنيوية للفعل والاسم في العربية)، مجلة التراث العربي، دمشق، العدد الثامن، السنة الثالثة، يوليو، ١٩٨٢، ص ٥٣.
- (٥١) ينظر ابن يعيش: شرح المفضل، ١ / ٧٥.
- (٥٢) ينظر د. جعفر دك الباب: (الخصائص البنيوية للفعل والاسم)، المرجع نفسه، ص ٥٣.
- (٥٣) عبد السلام المسدي ومحمد الهادي الطرابلسي: الشرط في القرآن، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٠، ص ٢٠، ٢٣.
- (٥٤) ينظر بومعزة رابح: المرجع السابق، ص ٢١٦ وما بعدها.
- (٥٥) الزمخشري، المفضل في علم العربية، ص ٢٤.
- (٥٦) ينظر عبد السلام المسدي ومحمد الهادي الطرابلسي: الشرط في القرآن، ص ١٣٦.
- (٥٧) ينظر عبد السلام المهدي والطرابلسي: المرجع نفسه، ص ٣١، ٣٣.
- (٥٨) فهما وحدتان إسناديتان. الأولى منهما مركبة والثانية بسيطة.
- (٥٩) ينظر نهاد الموسى: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص ٥٦، ٥٨.
- (٦٠) ينظر بومعزة رابح: المرجع نفسه ص ٨٥ من هذا المبحث فيه إيضاح واف للمسألة.
- (٦١) ينظر د. محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، دار البشير للنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٨٧، ص ٣٢.
- (٦٢) ينظر د. محمد إبراهيم عبادة: المرجع نفسه، ص ٣٣.
- (٦٣) لقد ورد مصطلح "الوحدة الإسنادية بالإنجليزية" "clause". ينظر د. محمد إبراهيم عبادة: المرجع نفسه، ص ٣٢.

- (٦٤) ينظر د. محمد إبراهيم عبادة، المرجع نفسه، ص ٣٢.
- (٦٥) ينظر د. محمد إبراهيم عبادة: المرجع نفسه، ص ١٤٧ - ١٦٤.
- (٦٦) وبحثنا هذا لا يساوي بين هذه المركبات. فبعضها يعد جملة وبعضها يعد وحدات إسنادية وظيفية.
- (٦٧) ينظر د. محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية دراسات لغوية، نحوية، ص ٥٠ وما بعدها.
- (٦٨) ينظر د. محمد إبراهيم عبادة: المرجع نفسه، ص ٣٢.
- (٦٩) ينظر د. محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص ٢٨.
- (٧٠) ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ٢ / ٦٢.
- (٧١) ينظر ص ٨٥ من هذا المبحث.
- (٧٢) المقصود بالمسند ههنا هو الخبر.
- (٧٣) د. محمد أحمد نحلة: المرجع نفسه، ص ٢٥.
- (٧٤) ينظر د. محمد أحمد نحلة: المرجع نفسه، ص ٩١.
- (٧٥) ينظر د. محمد أحمد نحلة: المرجع نفسه، ص ٢٥.
- (٧٦) ينظر د. عبد القادر المهيري: (الجملة في نظر النحاة)، حوليات الجامعة التونسية، ص ٣٨
- (٧٧) ينظر د. عبد القادر المهيري: (الجملة في نظر النحاة)، المرجع نفسه، ص ٣٦.
- (٧٨) ينظر أحمد خالد: تحديث النحو العربي موضة أم ضرورة، الشركة التونسية للنشر ٢٠٠٠، ص ٥٩
- (٧٩) ينظر عبد القادر المهيري: نحو الجمل، الشركة التونسية للنشر، ١٩٧١، ص ٧٥، ١٣٥.
- (٨٠) ينظر بومعزة رابح: المرجع السابق مفهوم الوحدة الإسنادية الوظيفية، ص ٨٥.
- (٨١) د. محمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة العربية، ص ٥٩.
- (٨٢) ويقصد به المصدر العامل عمل فعله، ويدخل من دائرته الوصف العامل عمل فعله الذي يشمل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وافعل التفصيل وصيغ المبالغة. ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف: المرجع نفسه، ص ٥٧، ٥٨.
- (٨٣) فقال: " وما يسميه النحاة النعت السببي ينطبق عليه ما أطلقنا عليه فيما سلف المركب الاسمي ". د. محمد حماسة: المرجع نفسه، ص ٦٥.
- (٨٤) ينظر د. محمد حماسة: المرجع نفسه، ص ٥٨.
- (٨٥) محمد حماسة: المرجع نفسه، ص ٧٠.
- (٨٦) فالآيتان الكريمتان: (ولو لا دفع الله الناس بعضهم ببعض) (الحج / ٤٠). (وبنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها) (النساء / ٧٥). اشتملت أولاهما على مركب اسمي (دفع الله الناس) وقع مبتدأ وهو مصدر عمل عمل فعله بنيته العميقة: يدفع الله الناس. واشتملت الآية الثانية على مركب اسمي (الظالم أهلها) وهو نعت بسبب عمل فيه الوصف (اسم الفاعل " الظالم ") عمل فعله، و بنيته العميقة (التي يظلم أهلها). فالتركيبان الإسناديان للمركبين الاسمين

تعد بنيتاهما السطحيتان مفردتين، ومن ثم فلا يعدان وحدتين إسناديتين. والذي نطمئن إليه هو أنهما وحدتان إسناديتان.

- (٨٧) يقصد به مفهوم الجملة.
- (٨٨) أي شرط الاستقلال.
- (٨٩) جملة أصلية تقابل في الفرنسية proposition principale.
- (٩٠) محمد الشاوش: (ملاحظات بشأن دراسة تراكيب الجملة في اللغة العربية)، حوليات الجامعة التونسية، ص ٢٤٢.
- (٩١) المصطلحات الثلاثة التي تنوولت هي: التركيب الجزئي، مجموعة الألفاظ، شبه الجملة. ينظر محمد الشاوش: المرجع نفسه، ص ٢٤٣.
- (٩٢) أي الجملة وشبه الجملة.
- (٩٣) (93) محمد الشاوش: المرجع السابق، ص ٢٤٣.
- (٩٤) ينظر محمد الشاوش: المرجع السابق، ص ٢٤٢.
- (٩٥) محمد الشاوش المرجع السابق ص ٢٤٣.
- (٩٦) محمد الشاوش المرجع السابق ص ٢٤٤.
- (٩٧) شبه الجملة يقصد به في تراثنا النحوي: الجار والمجرور والظرف مع ما أضيف إليه.
- (٩٨) ينظر أحمد خالد: تحديث النحو العربي موضة أم ضرورة، ص ٤٦، ٤٧، ٦٥.
- (٩٩) ينظر أحمد خالد: المرجع نفسه، ص ٧٣، ٧٤.
- (١٠٠) ينظر أحمد خالد: المرجع نفسه، ص ٧٢.
- (١٠١) ينظر مفهوم الوحدة الإسنادية المركبة، ص ٨٩-٩٠.
- (١٠٢) ينظر أحمد خالد: المرجع نفسه، ص ٤٨، ٤٩.
- (١٠٣) ينظر تعريف الجملة المركبة، ص ٦٠ من هذا المبحث.
- (١٠٤) والأسم الموصول مع صلته يكونان وحدة إسنادية تؤدي وظيفة المبتدأ وحينئذ يكون الجملة المحتوية على هذا النوع من المسند إليه جملة مركبة البسيطة.
- (١٠٥) وقد مثل لهذا النوع من المسند إليه المسند بقوله تعالى: (وأن تصبروا خير لكم) (النساء / ٢٥).
- فالجملة الاسمية في هذه الآية الوارد فيها المبتدأ وحدة إسنادية مضارعية بسيطة هي جملة اسمية مركبة لا جملة اسمية بسيطة.
- (١٠٦) ينظر أحمد خالد: المرجع نفسه، ص ٧٢، ٧٣.
- (١٠٧) ينظر خليل حلمي: العربية وعلم اللغة البنوي، دار نهضة مصر للطبع، القاهرة، دت، ص ٢١٢.
- (١٠٨) هناك محاولات أخرى بعضها ظاهره فيه الرحمة وباطنه فيه العذاب لأن أصحابها دعوا إلى إزالة أهم دعامة من دعائم النحو وهي الإعراب. من أهم هذه المحاولات محاولة " أنيس

فريحة" و"سلامة موسى" و"لطفي السيد". وهناك محاولة أخرى جادة سكتنا عنها لابتعادها عن موضوع بحثنا. قام بها الأستاذ أحمد المتوكل. ينظر أحمد المتوكل من البنية الحملية إلى البنية المكونية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٨٧، والجملة المركبة في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، ١٩٨٨. العلمية، الكويت، ١٩٧٥، ٦٧/٥.

- (١٠٩) اللسانياتيين: يقصد بهم علماء اللسانيات.
- (١١٠) والصواب اللسانياتيون.
- (111) Maurice Grevisse. le bon usage (sur la langue française d'aujourd'hui) ed. seuil, paris , 1980.p 163
- (١١٢) أحمد خالد: تحديث النحو العربي، موضة أم ضرورة، ص ٣٠-٣١.
- (١١٣) أحمد خالد: المرجع نفسه، ص ٣٥.
- (١١٤) في الجملة الاسمية البسيطة.
- (١١٥) ينظر أبو علي الفارسي: الإيضاح العضدي، ص ٩.
- (١١٦) أحمد خالد: المرجع نفسه، ص ٣٥.
- (١١٧) أحمد خالد: المرجع السابق، ص ٣١. وينظر سيبويه: الكتاب، ١/ ٢٣
- (١١٨) ينظر: برجستراستر: التطور النحوي للغة العربية، ص ٢٢٢-٢٢٣.
- (١١٩) أحمد خالد: المرجع نفسه، ص ٣٥..
- (١٢٠) ينظر أحمد خالد: المرجع نفسه، ص ٤١، ٤٠.
- (١٢١) ينظر ابن جني: الخصائص، ١/ ١٩١٧.
- (١٢٢) ينظر أحمد خالد: المرجع نفسه، ص ٤٠.
- (١٢٣) ينظر بومعزة رابع: المرجع السابق، صور الوحدة الإسنادية الوظيفية ص ٨٥.
- (١٢٤) ينظر محمود أحمد نحلة: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص ٢٤.
- (١٢٥) ينظر محمد الشاوش ملاحظات بشأن تركيب الجملة في اللغة العربية، سلسلة اللسانيات، ص ٢٤٤
- (١٢٦) ينظر ابن يعيش: شرح المفصل، ٣/ ٥٤.
- (127) voir Lucien tesnière : Eléments de syntaxe structurale ,Edition ,Klincksieck, Librairie, Paris, 1966, P. 94-99.
- (١٢٨) د. عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، ط، بيروت، ١٩٨٦، ص ٥٦.
- (١٢٩) ينظر عبد القاهر المهيري: (الجملة في نظر النحاة)، حويلات الجامعة التونسية، ص ٣٧، ٣٨.
- (١٣٠) أي لا تحل محل المفرد. ينظر السيوطي: الأشباه والنظائر، ٢/ ٢١.
- (١٣١) أبو حيان: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق د. مصطفى النحاس، دار نهضة مصر، د. ت، ٣٧٥/٢٥.
- (١٣٢) ويسمئها بعضهم الجملة المستقلة.
- (١٣٣) أحمد خالد: تحديث النحو العربي موضة أم ضرورة، ص 73.

- (١٣٤) عبد القاهر المهيدي : (الجملة في نظر النحاة)، المرجع نفسه، ص٣٨.
- (١٣٥) وقد يضاف إلى هذين الركنين الأساسيين الواردين مفردين عناصر أخرى غير إسنادية كالمفعول به بشرط أن تكون هذه العناصر مفردة أيضاً. ينظر صور الوحدة الإسنادية البسيطة الوظيفية. ص٨٥.
- (١٣٦) عصا : خبر وهو مضاف وباء المتكلم مضاف إليه.
- (١٣٧) ينظر بومعزة رابع: المرجع السابق، صدر الوحدة الإسنادية المؤدية وظيفة مقول القول، ص ٢٥٠.
- (١٣٨) ينظر محمد صادق: الإعراب المنهجي، ١/ ٧٤.
- (١٣٩) ينظر بومعزة رابع : المرجع نفسه، صور الوحدة الإسنادية المؤدية وظيفة الحال، ص ٢٨٠.
- (١٤٠) (وجاءوا أباهم عشاء بيبكون) تعد جملة فعلية مركبة.. ينظر ص٢٨٣.
- (١٤١) ينظر صور الجملة الابتدائية ووظائفها البيانية، ص٣٩٦.
- (١٤٢) ينظر : الزمخشري: المفصل، ص ١٥١.
- (١٤٣) وبعضهم رأى أن اسم الفعل هو فعل سماعي، ينظر عبد الوهاب مبروك في إصلاح النحو ص١١٥.
- (١٤٤) د. حسن خميس الملخ: التفكير العلمي والنحو العربي، ص ١٨٧.
- (١٤٥) ينظر. د. محمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة العربية. ص ١٣٢.
- (١٤٦) ينظر أحمد خالد : تحديث النحو العربي موضحة أم ضرورة، ص ٤٤.
- (١٤٧) ينظر ابن جني : الخصائص، ١/ ٢٧٥.
- (148) voir Lucien tesnière : Eléments de syntaxe structurale, P. 94 – 99
- (١٤٩) محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية، ص١٧٥.
- (١٥٠) ينظر د. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص ٧٩. ود. مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٤٠.
- (١٥١) المفعول به هو "أنفس" وهو مضاف و"الضمير المتصل كم" مبني في محل جر مضاف إليه.
- (١٥٢) ويعد ابن هشام هذا التركيب جملة اسمية. ينظر ابن هشام: المغني، ٢/ ٦٧.
- (١٥٣) وقد يكون المسند في الوحدة الإسنادية الاسمية وصفاً عاملاً. ينظر بومعزة رابع: المرجع السابق، ص١٤٢.
- (١٥٤) لأن بعضهم يعد المفعول به عنصراً أساسياً مثل المسند والمسند إليه.
- (١٥٥) ينظر بومعزة رابع: المرجع نفسه، صور الوحدة الإسنادية المركبة المؤدية وظيفة الخبر، ص ١٦٧.
- (١٥٦) "قال " تركيب إسنادي قوامه الفعل الماضي + الفاعل المضمرة"هو".
- (١٥٧) ينظر بومعزة رابع: المرجع السابق، صور الوحدة الإسنادية المركبة الواقعة مفعولاً به، ص ١٨٧.
- (١٥٨) ينظر أحمد خالد: تحديث النحو العربي، موضحة أم ضرورة، ص ٤٨، ٤٩.
- (١٥٩) ينظر الزمخشري : المفصل، ص ١٥١.

- (١٦٠) هذا التعريف حد به محمد الشاوش "شبه الجملة" ينظر محمد الشاوش: ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية، ص ٢٤٤.
- (١٦١) ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف: من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ص ٩.
- (١٦٢) ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف: المرجع نفسه، ص ١١.
- (١٦٣) د. محمد الصغير بناني: المدارس اللسانية في التراث العربي في الدراسات الحديثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٥، ص ٢١.
- (١٦٤) د. محمد الصغير بناني: المرجع نفسه، ص ٧٩.
- (١٦٥) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (مدخل إلى علم اللسان)، مجلة اللسانيات، ص ٥٨، ٥٩.
- (١٦٦) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (مدخل إلى علم اللسان)، المرجع نفسه، ص ٥٩.
- (١٦٧) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: النحو العربي ومنطق أرسطو، ص ٦٧ - ٨٦، نقلاً عن حسن خميس سعيد الملق: نظرية التعليل في النحو العربي، ص ٢٤٩.
- (١٦٨) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: المدرسة الخليلية الحديثة، نقلاً عن حسن خميس سعيد الملق: نظرية التعليل في النحو العربي، ص ٢٥٠.
- (١٦٩) ينظر ابن جني: الخصائص، ١ / ١٠٦ وينظر بومعزة راجح: تصنيف لصور الإعلال والإبدال في المشتقات الأحد عشر والمصادر، ص ٥٦ وما بعدها.
- (١٧٠) د. عبد الرحمن الحاج صالح: أول صياغة للتراكيب العربية، ص ٧٢. نقلاً عن حسن خميس سعيد الملق: نظرية التعليل في النحو العربي، ص ٢٥١.
- (١٧١) كأن تحول الوحدة الإسنادية الاسمية المؤدية وظيفة الحال إلى وحدة إسنادية مضارعية مؤدية وظيفة الحال وسوى ذلك.
- (١٧٢) محمد الصغير بناني: المدارس اللسانية في التراث العربي في الدراسات الحديثة، ص ٨١.
- (١٧٣) ينظر د. محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية، ص ١٧٢.
- (١٧٤) ينظر محمد حماسة عبد اللطيف: من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ص ١١.
- (١٧٥) يقصد به التركيب المحول، لأن التركيب البسيط التوليدي لا أصل له.
- (١٧٦) ينظر برجستراستر: التطور النحوي للغة العربية، ص ٤٨.
- (١٧٧) فالمبتدأ في الجملة التوليديّة أو الوحدة الإسنادية التوليديّة يأتي معرفة لا نكرة، متقدماً على الخبر، ويأتي مفرداً لا وحدة إسنادية، ويكون مذكوراً لا محذوفاً. والفعل في الجملة الفعلية التوليديّة أو الوحدة الإسنادية التوليديّة يأتي متقدماً على مرفوعه وعلى المفعول به.
- (١٧٨) ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف: المرجع نفسه، ص ٢١.
- (١٧٩) ينظر الأشموني: شرح الأشموني، ٢ / ١٩٥. وابن يعيش: شرح المفصل، ٢ / ٧٥.
- (١٨٠) مريم/٤.

- (١٨١) يقصد بالأصل البنية العميقة.
- (١٨٢) ينظر الأشموني: المرجع نفسه، ٢ / ١٩٥.
- (١٨٣) سيبويه: الكتاب، ٢ / ١٨٢.
- (١٨٤) ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف: من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ص ٢٨.
- (١٨٥) لمزيد من الايضاح ينظر سيبويه: الكتاب، ٢ / ١٨٢. والأشموني: المرجع نفسه، ٣ / ١٤١ وأبو علي الفارسي: المسائل العسكرية، ص ٤٥. وابن الأنباري: أسرار العربية، ص ١٥، ونهاد الموسى: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج التطور اللغوي الحديث، ص ٤٥ - ٧٩.
- (١٨٦) ينظر عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، ص ١٤٤.
- (١٨٧) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب، جامعة قسنطينة، ص ٢٨.
- (١٨٨) ينظر بومعزة رايح: المرجع السابق، ص ٥٧١.
- (١٨٩) ينظر محمد علي الخولي: قواعد تحويلية للغة العربية، دار المريخ، السعودية، ١٩٨١، ص ٢٢
(190) Noom Chomsky: Aspects de la theorie syntaxique, p88.
- (١٩١) ينظر محمد علي الخولي: المرجع نفسه، ص ٣٩، ٤٠.
- (١٩٢) ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف: من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ص ١٩.
- (١٩٣) ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف: المرجع نفسه، ص ١٥، انهامش ١.
- (١٩٤) يقصد بالمركب الاسمي الاسم المؤدي وظيفة المبتدأ، أي ما يسميه هذا البحث الوحدة الإسنادية.
(195) Emonds Joseph: transformations radicales conservatrices et locales, ED, seuil, Paris, p52
- (١٩٦) ينظر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ١٠٦.
- (١٩٧) الجرجاني: المرجع نفسه، ص ١٣٥، ١٣٦.
- (١٩٨) ينظر سيبويه: الكتاب ٢ / ١٢٧.
- (١٩٩) عدد مركبة لأن الخبر فيها ورد وحدة إسنادية مضارعية بسيطة.
- (٢٠٠) عدنا وحدة إسنادية ولم تسم جملة لأنها مؤدية وظيفية مقول القول.
- (٢٠١) ينظر سيبويه: المرجع نفسه، ١ / ٨٠.
- (٢٠٢) سيبويه: المرجع نفسه، ١ / ٨١.
- (٢٠٣) ابن يعيش: شرح المفصل، ١ / ٧٥، ٧٦.
- (٢٠٤) ينظر سيبويه: الكتاب، ١ / ٨١.
- (٢٠٥) ينظر صالح خديش: (مفهوم التحويل وأنواعه في العربية)، مجلة الآداب، جامعة قسنطينة، ص ١٩٧ - ١٩٩.
- (٢٠٦) عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات، بيروت، باريس،

١٩٨٦، ص ١٢٨.

- (٢٠٧) يقصد الوحدة الإسنادية المضارعية المنفية " لا يحب الفساد".
- (٢٠٨) الوصف يطلق على الاسم العامل عمل فعله.
- (٢٠٩) أو نائب فاعل.
- (٢١٠) ابن يعيش : المرجع نفسه، ٨٧/١.
- (٢١١) ينظر د. تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٠٢.
- (٢١٢) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ١٣٥، ١٣٦.
- (٢١٣) ينظر الجرجاني: دلائل الإعجاز : ص ١٣٥، ١٣٦
- (٢١٤) ينظر البرزة أحمد مختار : أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم : دراسة تحليلية لنموذجين من الاشتغال طبيعته وإعرابه، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، بيروت، ١٩٨٥، ص ٢٥.
- (٢١٥) ينظر د. عبد الجار توامة : (المنهج الوظيفي العربي الجديد لتجديد النحو العربي)، أعمال ندوة تيسير النحو، ص ٣١٠.
- (٢١٦) ينظر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ٩٢، ٩٣، وينظر ابن هشام: شرح شذور الذهب ٣٣٣/١ وما بعدها.
- (٢١٧) ينظر نهاد الموسى : نظرية النحو العربي في ضوء مناهج التطور اللغوي الحديث، ص ٣٧، ٣٨.
- (٢١٨) أي المستبدل والمستبدل عنه.
- (٢١٩) د. عبد الرحمن الحاج صالح : (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ص ٢٠.
- (٢٢٠) ينظر نور الهدى لوشن : مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي المكننة الجامعية الأذرباطة، الإسكندرية ٢٠٠١، ص ٣١٣.
- (٢٢١) نهاد الموسى : المرجع نفسه، ص ٤٨.
- (٢٢٢) ابن فارس : الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ص ٥٧.
- (٢٢٣) محمد عيد : المصادر واستعمالاتها في القرآن الكريم، عالم الكتب، بيروت، ١٩٧٩، ٢٦٧/١.
- (٢٢٤) يقصد بمدخوله الفعل ومرفوعه أو اسم " إن" وخبرها.
- (٢٢٥) يقصد بالجمل الوحدات الإسنادية الوظيفية.
- (٢٢٦) يقصد بمصدر صريح.
- (٢٢٧) ابن الحاجب : الكافية في النحو، ٣٥/ ٢.
- (٢٢٨) وقد يكون المصدر المؤول مكوناً من الحرف المصدرى " أن" ومعموليهها.
- (٢٢٩) محي الدين عبد الحميد: عدة السالك إلى ألفية ابن مالك، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٢، ١٨٥/١.
- (٢٣٠) سيبويه : الكتاب، ٢ / ٣٢٩.

- (٢٣١) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح : (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ص ٢٩.
- (232) Mosel Ulrike : Die syntactic Bei Sibawiah, P13.
- (٢٣٣) يقصد بالجملة ما سماه بحثنا " الوحدة الإسنادية " .
- (٢٣٤) ابن يعيش شرح المفصل، ٥٩/٨ .
- (٢٣٥) يقصد بـ " جملة " الوحدة الإسنادية .
- (٢٣٦) يقصد الفعل المضارع المنصوب أو اسم " إن " .
- (٢٣٧) ابن يعيش : المرجع نفسه، ٥٩ / ٨ .
- (٢٣٨) ينظر بومعزة رايح : المرجع السابق، صور الوحدة الإسنادية المركبة، ص ٩٧ .
- (٢٣٩) محمود نحلة : مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص ١٦٨ .
- (٢٤٠) ينظر عبد الرحمن أيوب : دراسات نقدية في النحو العربي، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٨٢، ١٤/١ .
- (٢٤١) المركب الاسمي أطلق عليه في بحثنا هذا " الوحدة الإسنادية الوظيفية " .
- (٢٤٢) د. محمد حماسة عبد اللطيف : النحو والدلالة، ص ٧٤ .
- (٢٤٣) أبو القاسم السهيلي : نتائج الفكر في النحو، ص ١٢٦ .
- (٢٤٤) وقد سمى بعضهم هذه الوحدة الإسنادية الوظيفية " المركب الاسمي الموصولي "، ينظر دكتور محمد فتح : من المناهج الحديثة للبحث اللغوي، ص ٨٦ .
- (٢٤٥) يقصد بالجمال الوحدات الإسنادية المؤدية وظيفية ما .
- (٢٤٦) ابن يعيش : شرح المفصل ٣ / ١٤٢ .
- (٢٤٧) الزمخشري : المفصل، ص ١٤٣، ١٤٤ .
- (٢٤٨) إذا كان الفعل في هذه الوحدة الإسنادية الفعلية مبنياً للمعلوم تكون البنية العميقة للمشتق المؤولة به اسم فاعل . وإذا كان الفعل فيها مبنياً لما لم يسم فاعله تكون البنية العميقة للمشتق اسم مفعول .
- (٢٤٩) ابن يعيش : شرح المفصل، ٦٣/١ .
- (٢٥٠) ينظر ابن هشام : مغني اللبيب ٢ / ٥٣، وينظر السيوطي : الأشباه والنظائر، ٢ / ٢٧ .
- (٢٥١) يقصد بـ " جملة " وحدة إسنادية وظيفية .
- (٢٥٢) ابن يعيش : المرجع نفسه، ٣ / ١٣٩ .
- (٢٥٣) ينظر ابن مالك : شرح التسهيل، ١ / ٢٦٠ .
- (٢٥٤) يقصد بجملة صلة الموصول .
- (٢٥٥) الجرجاني : دلائل الإعجاز، ص ٢٠٠ .
- (٢٥٦) ينظر محمد الشاوش : (ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية)، حوليات

الجامعة التونسية، ص ٢٥٨

- (٢٥٧) ابن هشام : المرجع نفسه، ٢ / ٤٠٩.
- (٢٥٨) هذه الوحدة الإسنادية الوظيفية يسميها التحويليون جملة مدمجة.
- (٢٥٩) أي التركيب الإسنادي التوليدي الأصلي أي النواة.
- (٢٦٠) ينظر د. خليل عمايرة: في نحو اللغة وتراكيبها، ص ١٠٠.
- (٢٦١) سواء أكانت هذه التراكيب الإسنادية جملاً أم وحدات إسنادية وظيفية.
- (٢٦٢) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ٤٤.
- (٢٦٣) الجرجاني: المرجع نفسه، ص ٤٤، ٤٥.
- (٢٦٤) المقصود بتوافق أحكام النحو توافق البنو وتكافؤها عند العرب. ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح (النحو العربي والبنوية اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ص ٢٩
- (٢٦٥) ينظر د. خميس حسن سعيد الملق، نظرية التعليل في النحو العربي، ص ١٢٠.
- (٢٦٦) والقيّد يشمل المفعول به والحال والتمييز والمفعول به والمفعول لأجله.
- (٢٦٧) ينظر د. خليل عمايرة: في نحو اللغة العربية تراكيبها، ص ٩٦.
- (٢٦٨) السيوطي جلال الدين: شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، تحقيق أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٣٣
- (٢٦٩) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ٤١١.
- (٢٧٠) د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ص ١٢.
- (٢٧١) الحمل هو إجراء الشيء على الشيء.
- (272) Mosel Ulrik : Die syntactic Bei Sibawiah, P 280.
- (٢٧٣) لأن المفعول به الأول لظل أصله مبتدأ.
- (٢٧٤) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح : (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ص ٢٢، ٢٣.
- (٢٧٥) أو الوحدة الإسنادية المنسوخة بهذه النواسخ.
- (٢٧٦) نهاد الموسى : نظرية النحو العربي، ص ٦٣ - ٦٧.
- (٢٧٧) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح : (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، المرجع نفسه، ص ٢٢، ٢٣.
- (٢٧٨) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح : (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، المرجع نفسه، ص ٢٦، ٢٧.
- (٢٧٩) من مثل لم، لا، ليس، ما، لن.

- (٢٨٠) من أدوات التوكيد : إن، أن، لام الابتداء، لام المزلحقة، نونا التوكيد، قد، لقد...إلخ.
- (٢٨١) ينظر د. خليل عمايرة : في نحو اللغة وتراكيبها، ص ١٠١ - ١٠٩.
- (٢٨٢) ينظر د. خليل عمايرة : المرجع نفسه، ص ١٠٢، ١٠٣.
- (٢٨٣) أو الوحدة الإسنادية الوظيفية.
- (٢٨٤) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ٤١١.
- (٢٨٥) ينظر خليل عمايرة: في نحو اللغة العربية وتراكيبها، ص ١٠٨.
- (٢٨٦) يعد دخول حرف الجر الزائد على الاسم عارضاً مؤثراً على شكل الترتيب وهو تحويل عارض نحويّاً لا دلاليّاً لإمكانية الاستغناء عنه كما أن الباء يمكن الاستغناء عنها نحويّاً فقط لا بلاغيّاً. ينظر حسن خميس سعيد الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي، ص ١١٩، ١٢٠.
- (٢٨٧) ينظر ابن جني: سر صناعة الإعراب، ١ / ١٣٩.
- (٢٨٨) ينظر الجرجاني : دلائل الإعجاز، ص ١٢٤ - ١٢٦.
- (٢٨٩) ينظر الزمخشري: الكشف، ١ / ٢٤٨.
- (٢٩٠) ابن جني : الخصائص، ٢ / ٣٦، باب شجاعة العربية.
- (٢٩١) الجرجاني : المرجع نفسه، ص ١٣٢.
- (٢٩٢) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح : (أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية)، مجلة اللسانيات، ص ٣٩.
- (٢٩٣) ينظر الزجاجي : الإيضاح في علل النحو، ص ٦٥.
- (٢٩٤) ينظر د. عبد الواحد حسن الشيخ : دراسات في علم المعاني، ص ١٦٢.
- (٢٩٥) ينظر سناء حميد البياتي: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص ٢٠١.
- (296) Noom Chomsky : Aspects de la theorie syntaxique , P 10- 16.
- (٢٩٧) ينظر صالح بلعيد: التراكيب النحوية وسياقاتها عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، ص ١٧٣.
- (٢٩٨) أي العرب.
- (٢٩٩) سيوييه: الكتاب، ١ / ٣٤.
- (٣٠٠) سيوييه: المرجع نفسه، ١ / ٣٤.
- (٣٠١) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ٨٤.
- (٣٠٢) الزمكاني: البرهان الكشاف عن إعجاز القرآن، تحقيق الدكتور حمدي الحديثي والدكتور أحمد مطلوب، ط ١، ١٩٧٤، ص ٢٣٢.
- (٣٠٣) حلمي خليل: مقدمة لدراسة علم اللغة، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٣، ص ١٠١ - ١٠٣.
- (٣٠٤) ينظر د. مازن الوعر: نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة

العربية، ص ٤٤.

- (٣٠٥) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ٤٠.
- (٣٠٦) ينظر عبد القادر مرعي: أساليب الجملة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٦٣
- (٣٠٧) ينظر ابن السراج: الأصول في النحو ٢ / ١٣١ وابن جني الخصائص، ٢ / ٣٨٢، ٣٨٥.
- (٣٠٨) ينظر د. سناء حميد البياتي: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص ٤٠٨.
- (٣٠٩) أو الوحدة الإسنادية الفعلية.
- (٣١٠) ينظر صالح خديش: (مفهوم التحويل وأنواعه في العربية)، مجلة اللغة العربية وآدابها، جامعة قسنطينة، ص ١٨٧.
- (٣١١) ينظر د. سناء حميد البياتي: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص ٤٢٩.
- (٣١٢) د. سناء حميد البياتي: المرجع نفسه، ص ٤٣٠.